أنوار أذهان الطلاب الغرر
في نظم نخبة الفكر

ويليه:

متن نُخبة الفِكر في مُصطلح أهل الأثر
للحافظ ابن حجر

نظم الشيخ العلامة

أبي الحسن صالح بن الصديق النُمازي الأنصاري الخزرجي اليمني

تـ: ٩٦٥هـ

تحقيق

د. إيـــاد العكيلي محمد بن ناصر البلالي

غفر الله لهما وللمؤمنين والمؤمنات

أنوار أذهان الطلاب الغرر
في نظم نخبة الفكر

ويليه:

متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

للحافظ ابن حجر

نظم الشيخ العلامة

أبي الحسن صالح بن الصديق النُّمازي الأنصاري الخزرجي اليمني

تـ: ٩٦٥هـ

تحقيق

د. إيـــــاد العكيلي محمد بن ناصر البلالي

غفر الله لهما وللمؤمنين والمؤمنات

العنوان:	أنوار أذهان الطلاب الغرر في نظم نخبة الفكر- للحافظ ابن حجر.
نظم الشيخ:	أبي الحسن صالح بن الصديق النُّمازي الأنصاري الخزرجي اليمني.
تحقيق:	د. إياد العكيلي – محمد بن ناصر البلالي
الطبعة:	الأولى.
سنة النشر:	١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م.
المقاس:	١٤ × ٢٠
الصفحات:	١٠٢ صفحة.

الإخراج الفني والتنسيق

أتم البشر

00967 711 914 060

مكتبة دار السلام

اليمن – تعز- ش المصلى الفرعي

أمام مسجد القرآن – خلف مكتب التربية

04 251719 / 739777833

777251719 / 711914060

لتحميل كتب المحقق عبر قناة التليجرام: مؤلفات د. إياد العكيلي

t.me/eyad_aloqaili

حقوق النشر لكل مسلم

بشرط عدم التصرف بمادة الكتاب العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه، أما بعدُ:

فإنَّ من أشهر كتب علم مصطلح الحديث كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني: «نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»، وقد حظي هذا الكتاب باهتمام كبير، فقام العلماء بخدمته والإشادة به والتعويل عليه، ابتداءً من المؤلف نفسه -حيث اعتنى بشرحه وسماه: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»- إلى هذا العصر، ما بين شارحٍ له ومختصرٍ ومحشٍّ عليه وناظم، وقد قال العلامة الصنعاني مادحًا النخبة في نظمه لها:

«وبعد فالنخبة في علم الأثر مختصرٌ يا حبذا من مختصر»[1]

وقال مؤلفنا -أيضًا- في مقدّمة نظمه الذي بين يديك، وهو يتكلّم عن علوم الحديث:

(١) إسبال المطر، ص١٦٥.

وَفِي عُلُومِهِ فُنُونٌ نَيِّرَهْ كَثِيرَةٌ لِطَالِبِيهِ تَبْصِرَهْ
أَجَلُّهَا فِي الْقَدْرِ نُخْبَةُ الفِكَرْ لِحَافِظِ العَصْرِ الإِمَامِ ابنِ حَجَرْ

هذا وقد نظمَ النخبةَ كثيرٌ من العلماء –قديمًا وحديثًا–، ولا تزال كثير من المنظومات عليه في عالم المخطوطات، ومن عظيم فضل الله تعالى أن يسَّر إخراجَ بعضِها إلى عالم المطبوعات في أيامنا هذه، ومنها نظم للإمام العلامة اللغوي الأديب **عثمان بنِ سندٍ الوائلي** المسمى «**بَهجة البصر**»[١]، ومنها أيضًا نظمٌ للإمام العلامة **صالحِ بنِ صديقٍ النُّمازي**[٢] **اليماني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسمى «**أنوار أذهان الطلاب الغُرَرِ في نظم نخبة الفِكَر**»[٣]، وهو هذا الذي بين أيدينا.

وقد استهلَّ منظومته بذكر اسمه قائلًا:

قَالَ النُّمَازِيُّ الفقيرُ صَالِحُ وَظَنُّهُ فِي اللهِ ظَنٌّ صَالِحُ

(١) وقد وفّقنا الله تعالى لتحقيقه والتعليق عليه تعليقات مختصرة، واقتطفنا من شرحه المخطوط للمؤلف نفسه والمسمّى (الغرر في جبهة بهجة البصر) ما ناسب المقام، وهو منشور على الإنترنت.

(٢) النُّمازي: بضم النون كما جاء مشكولاً في المخطوطة بخط ابنه.

(٣) ونظمه نظم جيد على أن نظم ابن سندٍ الوائلي أعلى وأغلى وأحلى وأجلى وعن التعقيد أبعد وأخلى وإنما قلنا ذلك تحليلًا لا تقليلًا.

ممّا يُثبت نسبة هذه المنظومة لمؤلفنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد ذكرها ضمن مصنّفاته غير واحدٍ من أهل العلم منهم: د. محمد منصور الحاوي في بحثه: «الفقيه العلامة صالح بن الصديق النمازي الأنصاري: حياته وآثاره العلميّة»(١)، وبعد أن حمد الله تعالى وصلّى على رسوله ﷺ ذكر أهمية خدمة علوم الحديث، ثمّ خص بذكره نخبة الفِكَر مُثنيًا عليها بما تقدّم ذكره، ثمّ بيّن دافعه إلى نظمها بقوله:

لكِنَّها مِنْ شِدَّةِ الإيجازِ ... تُعَدُّ فِي التَّأْلِيفِ كَالأَلغازِ
فَاخْتَرْتُ نَظْمَها بِنَظْمٍ واضِحِ ... يُوضِحُ مَعْناها لِقَصْدٍ صالِحِ
وَزِدْتُ فِيها جُمَلاً مُفِيدَةْ ... لا يُهْتَدى لِكَوْنِها مَزِيدَةْ

ثم قسّم منظومته إلى عشرة فصول سوى المقدمة والخاتمة:

فذكر في الفصل الأول: «بيانُ تقسيمِ الأخبارِ إلى متواترٍ وغيرِه، والغيرِ إلى مقبول وغيره»، وقصد بالغير أي غير المتواتر وهو الآحاد حيث قسّمه إلى مقبولٍ ومردودٍ.

(١) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٧٠)، ج٢ شعبان ١٤٣٨ هـ، (ص٣١١).

والفصل الثاني: «بيان معرفة الصحّة والحسن وتقسيمهما وما يلتحق بذلك».

والفصل الثالث: «بيان تقسيم المقبول إلى محكمٍ وغيره».

والفصل الرابع: «بيان أقسام المردود وما يتعلّق بها»، وهو أطول فصول المنظومة.

والفصل الخامس: «بيان أقسام الإسناد وهو الطريق الموصل إلى المتن».

والفصل السادس: «بيان صيغ الأداء وأنواع الإجازة».

والفصل السابع: «بيان اصطلاحهم في المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه».

والفصل الثامن: عنونَه بقوله: «فائدة» تتعلق بضوابط في الجرح والتعديل.

والفصل التاسع: «فصل في معرفة الأسماءِ والكُنى وما يلتحق بذلك».

والفصل العاشر: عنونه بقوله: «تذنيب» نظم فيه آخر

مباحث النخبة كمعرفة أسماء الرواة المجرّدة والمُفردة وما يتعلق بكناهم وألقابهم وأنسابهم، ومعرفة آداب الشيخ والطالب، وسنّ التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه والرحلة فيه وتصنيفه، ومعرفة أسباب ورود الحديث.

وقد بلغتْ أبياتها (٢٧٧) بيتًا.

ويتلخّص عملنا أن قمنا **بضبط ألفاظ المنظومة والتعليق عليها بتعليقاتٍ مختصرة لغوية وبلاغية ونحوية وحديثية**، وألحقنا في نهاية الكتاب متن النُّخبة تسهيلًا لفهم المنظومة.

هذا وقد واجهتْنا بعض صعوبات تتعلق بالمخطوطة ومن أسباب ذلك أنها النسخة الوحيدة التي وقفنا عليها[١]، وفيها أخطاءٌ كثيرةٌ كما يدل على ذلك كثيرٌ من الأبيات التي علّقنا عليها في الحواشي.

ونسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه وحده، وأن ينفع به، إنَّه خيرُ مسؤول وأكرم مأمول.

(١) وأشار إلى فرديّتها -أيضًا- د. محمد منصور الحاوي، وأنَّ لديه نسخة منها في بحثه المتقدّم عن المؤلف (ص٣٥٣).

ترجمة الناظم

اسمه ونسبه وأسرته[١]:

ساق النمازي نسبه كاملًا في بعض كتبه فقال: صالح بن الصديق بن علي بن أحمد بن حسن بن عطيّة بن محمد بن عبد الله بن يعقوب بن علي بن محمد بن مبارز بن الحسين بن أبي القاسم بن علي بن محمد بن سليمان بن داود بن أنس بن نُماز بن زيد بن عامر بن قيس بن سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري الخزرجي الساعدي[٢].

وقد استقرّت قبيلة المؤلف واستوطنت وادي صبيا «شمال جازان» وقراه، ونمت واتّسعت وبه تفرّعت فخوذها وعشائرها، وقد أشار النمازي إلى أنّها قبيلة مشهورة ذات عددٍ وعُدّة، وأنَّ فيهم عزّة ومنعة[٣].

مولده ونشأته[٤]:

وُلد المؤلف وفق ما حكاه بنفسه في قرية أبي دنقور إحدى

(١) الفقيه العلامة صالح النمازي، د.الحاوي، ص٢٧١.
(٢) النور اللائح (مخطوط)، ورقة ٢، والأنوار الساطعة (مخطوط)، ورقة ١٢٢/ أ.
(٣) الأنوار الساطعة (مخطوط)، ورقة ٧٩/ ب.
(٤) الفقيه العلامة صالح النمازي، د.الحاوي، ص٢٧٢.

قرى وادي صبيا في شهر ذي الحجة من سنة ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٦ م[١]، وبعد ولادته رحلت أسرته إلى قرية مجاورة تسمى **الباحر**، فنشأ وترعرع في كنف والديه اللذين حرصا على أن يلتحق بحلق القرآن والكتاتيب في الجوامع، فحفظ القرآن الكريم بحرف قالون عن نافع وأتقن تلاوته وتجويده وسنّه فوق البلوغ بقليل[٢].

❁ رحلاته في طلب العلم وبعض شيوخه[٣]:

رحل إلى **زبيد** فقرأ على صاحب «العباب»[٤]، وعلى أبي العباس الطنبداوي[٥] وغيره من بني جمعان، ثم عاد إلى وطنه قرية (**الباحر**) من أرض صبيا فلم يطبْ له المقام بها،

(١) النور اللائح، ورقة ٢/ أ.
(٢) المرجع السابق، ورقة ٢/ ب.
(٣) طبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم، ص١٤٦٥.
(٤) وهو العلامة القاضي الفقيه أحمد بن عمر المذحجي الزبيدي الشافعي الشهير بالمزجَّد (٩٣٠ هـ) وكتابه اسمه: (العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب)، طبع في أكثر من دار.
(٥) وهو العلامة أبو العباس أحمد بن محمد الطيب البكري الطنبداوي (٩٤٨ هـ)، قال عنه ابن حجر الهيتمي الشافعي (تحفة المحتاج: ١/ ١٣٩): «شيخ المذهب والإسلام»، من كتبه المخطوطة: الفتاوى، مصورتها في مركز جمعة الماجد بدبي: برقم (٣٢٥٤٥٠).

فعزم على المهاجرة إلى اليمن فدخل صنعاء، فلازم الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين فعظمه وأنزله منزلة، وكان من أعيان جلسائه(١)، فلما خرج الإمام من صنعاء نزل إلى تعز ثم إلى زبيد، فقرأ على العلّامة الديبع الشيباني(٢)، فسمع عليه معظم مصنفاته و«أربعينية النواوي»، و«بلوغ المرام» لابن حجر، و«شفاء القاضي عياض»، وسمع عليه «الصحيحين»، و«سنن أبي داود»، و«الترمذي»، وأجاز له جميع ما سمعه عليه وغيره من مقروءاته ومسموعاته ومستجازاته، ذكر ذلك في تعداد مشايخه المسمى بـ «البرق اللائح في مشايخ صالح» (٣)، وهم أحد عشر شيخًا هذا أحدهم، ثم سكن في تعز، ثم في جبلة، وأقام بها على التدريس والفتوى، وأخذ عليه جماعة.

(١) وانظر علاقته به بشيء من التفصيل: بحث د. الحاوي عن المؤلف، ص٣٢٤.

(٢) هو العلَّامة المحدِّث عبد الرَّحمن بن علي بن الدّيبع الشَّيباني الزَّبيدي صاحب «تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، تلميذ الإمام السخاوي، (٩٤٤ هـ).

(٣) وهو نفسه النور اللائح وسيأتي الكلام عليه ضمن مؤلفاته.

مؤلفاته[١]:

١) سلسلة الإبريز بالسند العزيز:

وهي أربعون حديثًا كل أسانيدها من آل بيت النبي ﷺ وتنتهي إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النبي ﷺ[٢]، وأحيانًا تُسمّى سلسلة الإبريز والإكسير العزيز، وقد رواها بسنده عن شيخه ابن الديبع عن شيوخه.

٢) القول الوجيز شرح أحاديث سلسلة الإبريز:

وهي شرح موجز للأحاديث الأربعين السابقة، وتخريج مختصر لها.

٣) الإشارات العليّة والآداب الرضيّة:

منظومة على حروف المعجم في مكارم الأخلاق والآداب.

٤) جزء في تاريخ الخلفاء الراشدين.

---

(١) د. الحاوي في بحثه عن المؤلف، ص٣٠١.

(٢) وهي ما تُعرف عند العلماء بـ «الأربعين حديثًا المسلسلة بالأشراف ورواية الأبناء عن الآباء»، فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٩٧٨، وقال فيه: «وقد سبق لي أني خرجت متون الأحاديث المذكورة بسند واحد مسلسل بالأشراف مني إلى سيدنا علي، وحفظها عني جماعة من الأصحاب بالمشرق والمغرب، وهي أربعون حديثًا قصيرة الألفاظ كثيرة المعاني تكلم عليها السخاوي في «شرح الألفية» وغيره».

٥) رسالة في رجال إسناده لصحيح البخاري:

قال في مقدّمته: «هذه صفة رجال إسنادي لصحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله إلى مؤلفه، بيّنت فيها أحوال رجاله، ومواليدهم، ووفياتهم ...».

٦) العبارات الجليّة في شرح الإشارات العليّة والآداب الرضيّة:

وهو شرح لقصيدته السابق ذكرها، قال في مقدّمته: «ولم آلُ جهدًا في تحقيقه وتوضيح معانيه ... ولم أستدل بحديث ضعيف ولا منكر ولا موضوع ...».

٧) الاقتصاد في شرح بانت سعاد:

وهو شرح لغوي أدبي وجيز لقصيدة كعب بن زهير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المشهورة بـ(البردة)[١].

٨) جواهر العقد الفريد وبغية الملك الصنديد:

اختصره من كتاب العقد الفريد للملك السعيد لأبي سالم محمد بن طلحة العدوي القرشي النصيبي الوزير (ت: ٦٥٢ هـ) وزاد عليه زيادات كثيرة.

(١) وهذه الرسالة وما سبقتها من الرسائل طُبعت بتحقيق د. محمد الحاوي وخديجة الفقيه، جامعة الملك خالد، ١٤٤٢ هـ.

وقد ألّفه النمازي بطلب من سلطان عدن عامر بن داود الطاهري، وكان نازلًا عنده[١].

٩) النور اللائح في مشايخ صالح:

ويشتمل على تراجم مشايخه الذين أخذ عنهم العلم في صبيا بالمخلاف السليماني وفي تهامة اليمن و في زبيد، كما ترجم أيضًا لشيوخ مشايخه، وهو مصدر مهم للوقوف على النشاط العلمي في المخلاف واليمن خلال أواخر التاسع والنصف الأول من العاشر الهجريين[٢].

١٠) ضياء الصباح في شرح العُدّة والسلاح لمتولّي عقود النكاح للشيخ محمد بافضل الحضرمي:

وهو فيما يحتاجه متولي عقد النكاح من معرفة الأحكام[٣].

إلى غير ذلك من الكتب النافعة التي ألّفها النمازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا تزال في عداد المخطوطات[٤].

(١) طُبع بتحقيق د. محمد الحاوي، جامعة الملك خالد، ١٤٤٢ هـ.
(٢) وطبع أيضًا بتحقيق د. محمد الحاوي.
(٣) حقّقه محمد فهد ذيب كرسالة ماجستير في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان ١٤٣٩ هـ.
(٤) يُنظر: ترجمة د. محمد الحاوي للمؤلف ص٢٩٩ -٣١٧.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وفاته[١]:

من المرجّح أنَّ وفاته كانت في مطلع سنة ٩٦٥ هـ، وفي شهر المحرّم تحديدًا، وقد اتّفق المترجمون أنّه توفي في مدينة جبلة إلى الجنوب من مدينة إب في اليمن، وهي المدينة التي سكنها بعد خروجه من صنعاء، واستقرّ بها حتى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) المرجع السابق، ص٣٣٠.

وصف النسخة المخطوطة المعتمدة في التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذه المنظومة على نسخة وحيدة -كما تقدّم-، لم نجد لها أختًا، وهي في الأزهرية ضمن مجموع فيه (٢٢) رسالة حديثية، مجاميع، مكتبة المغاربة، حديث (٢٠٧٦)، الرقم العام: (٩٧٦٢٢)، تقع في اللوحة (٢٣٠) من هذا المجموع، وعدد أوراقها: (٣٠)، وخطّها واضح إلا في بعض الكلمات فمطموسة بعض حروفها، وجاءت عناوينها باللون الأحمر.

صفحة عنوان المخطوطة

الصفحة الأولى من المخطوطة

هو الباقي

في نزهة نشرف الله بن
ابن الشيخ الإمام
علي الله عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلي

قال التمارزي الفقير صالح ... وظنه في الله ظن صالح
الحمد لله على ما ألهما ... من طلب الحديث ثم أنعما
بالطف والإحسان والإكرام ... والبحث في العلوم والتدارس
ثم الصلاة والسلام السرمدي ... على النبي المصطفى محمد
وآله وصحبه الأبرار ... والتابعين السادة الأخيار
وبعد فخدمة الحديث ... تحمد في القديم والحديث
حاملة بجل بين الورى ... لقوله فيما رويناه نضرا
وفي علومه فنون نيرة ... كثيرة لطالبيه تبصرة
أجلها في القدر نخبة الفكر ... لحافظ العصر الإمام ابن حجر
لكنها من شدة الإيجاز ... تعد في التأليف كالألغاز
فاخترت نظمها بنظم واضح ... يوضح معناها لقصد صالح

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

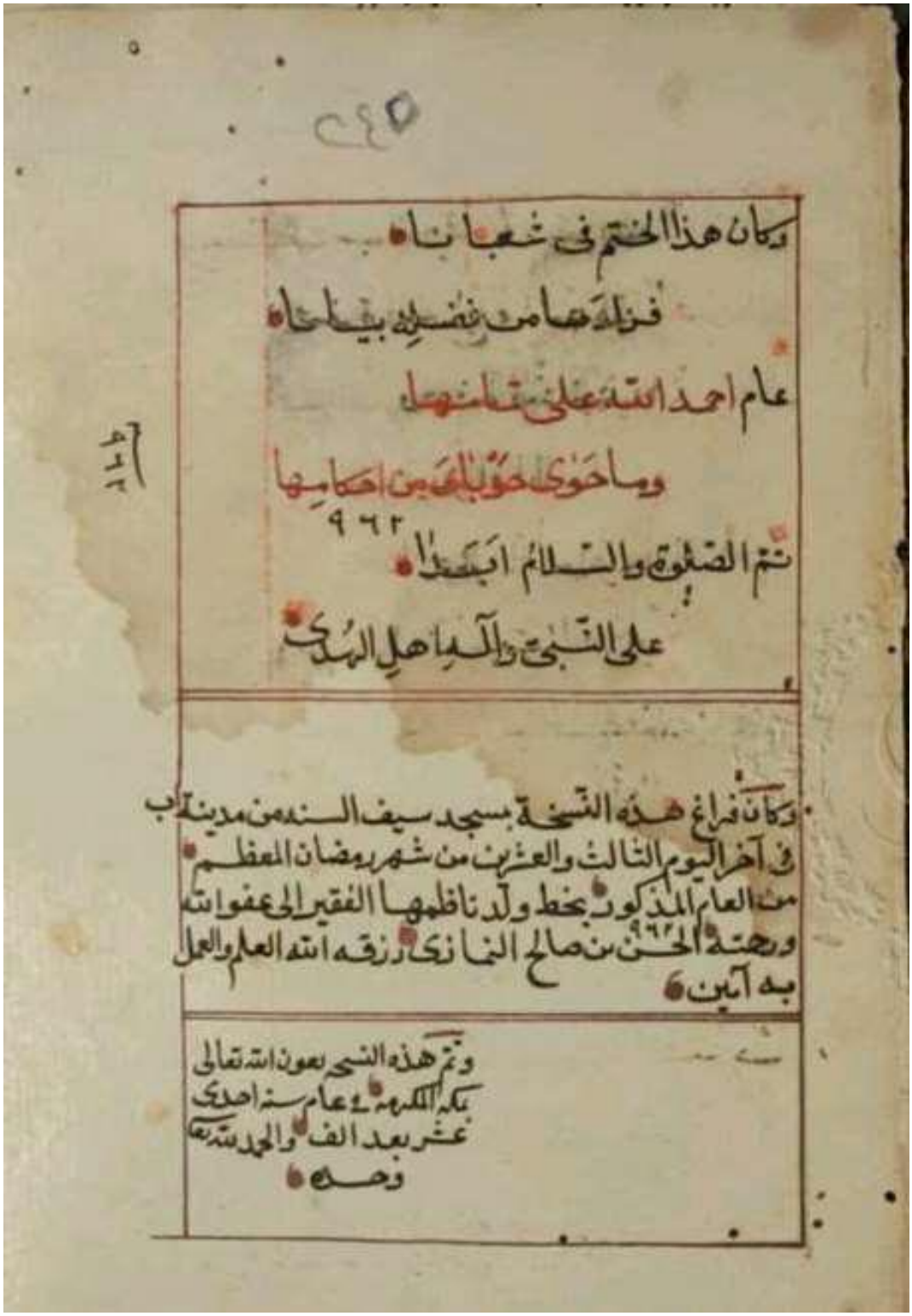
وكان هذا الختم في شعبانا
فزادها من فضله بيانا
عام احمد الله على تمامها
وما حوى حوى لنا من احكامها
٩٦٢
ثم الصلوة والسلام ابدا
على النبي وآله اهل الهدى
وكان فراغ هذه النسخة بمسجد سيف السند من مدينة دب
في آخر اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم
من العام المذكور بخط ولد ناظمها الفقير الى عفو الله
ورحمته الحسن بن صالح النمازي رزقه الله العلم والعمل
به آمين
٩٦٢
وتم هذه النسخة بعون الله تعالى
بكره المكرمة في عام سنة احدى
عشر بعد الف والحمد لله
وحده

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أنوار أذهان الطلاب الغرر في نظم نخبة الفكر

للحافظ ابن حجر

نظم الشيخ العلامة

أبي الحسن صالح بن الصديق النمازي الأنصاري الخزرجي اليمني

تـ : ٩٦٥هـ

تحقيق

د. إيـــــاد العكيلي محمد بن ناصر البلالي

غفر الله لهما وللمؤمنين والمؤمنات

بسم الله الرحمن الرحيم

١- قال النُّمازيُّ الفقيرُ صالحُ
وَظَنُّهُ في الله ظَنٌّ صالحُ

٢- الْحَمْدُ لله عَلى ما أَلْهَما
مِنْ طَلَبِ الحَديثِ ثُمَّ أَنْعَما

٣- بِاللُّطْفِ وَالإِحْسانِ وَالإِرْشادِ
وَالْبَحْثِ فِي الْعُلومِ والسَّدادِ

٤- ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ السَّرْمَدِيْ
عَلى النَّبِيِّ الْمُصْطَفى مُحَمَّدِ

٥- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْرارِ
وَالتّابِعِينَ السّادَةِ الأَخْيارِ

٦- وَبَعْدَهُ فَخِدْمَةُ[1] الْحَدِيثِ
تُحْمَدُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

(١) في المخطوطة (فخدَمَة) بفتح الدال وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

٧- حَامِلُهُ مُبَجَّلٌ بَيْنَ الْوَرى
لِقَوْلِهِ فِيما رَوَينا نَضَّرا[١]

٨- وَفِي عُلُومِهِ فُنونٌ نَيِّرَهْ
كَثِيرَةٌ[٢] لِطالِبيه تَبْصِرَهْ

(١) يشير إلى قوله ﷺ: «نضَّر الله امرأً سمع مقالتي...» وقد ورد هذا الحديث عن عدد من الصحابة فمنهم:

١- عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه فرُبَّ مبلغ أحفظ له من سامع».

٢- عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من منى، فقال: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها، فرُبَّ حامل فقه لا فقه له، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه...».

٣- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره فإنه رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه...».

وهذه الثلاثة الأحاديث رواها أحمد (٤١٥٧ و١٦٧٣٨ و٢١٥٩٠) وابن ماجه (٢٣٠ وما بعده) وصححها الألباني (صحيح الجامع:٦٧٦٣ وما بعده).

(٢) في المخطوط (كَكَثيرُهُ) بكافَين وضم الراء ولا يستقيم الوزن بكافَين قطعا، وضم الراء لا وجه له إذْ هو مفتوح لا غير وبعده التاء المربوطة بضمتين صفة ثانية لـ (فنونٌ)؛ فالصواب ما أثبتناه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٩- أَجَلُّهـا[١] فِي الْقَـدْرِ نُخْبَةُ الفِكَرْ
لِحافِظِ العَصْـرِ الإمامِ ابنِ حَجَرْ

١٠- لـكِنَّـها مِـنْ شِـدَّةِ الإِيـجـازِ
تُـعَـدُّ فِـي الـتَّـأْلِـيـفِ كَـالأَلـغـازِ

١١- فَـاخْتَرْتُ نَظْمَها بِنَظْمٍ واضِـحِ
يُوضِـحُ مَعْناها لِقَصْـدٍ صـالِحِ

١٢- وَزِدْتُ فِـيـها جُـمَـلاً مُـفِـيـدَةْ
لا يُـهْـتَـدى لِـكَـوْنِـها مَـزِيـدَةْ[٢]

١٣- وَنَـظْـمُـهـا عِـدَّتُـهُ (أنـوارُ)
تسـمـيـةً لـه بـهـا أخـتـارُ[٣]

---

(١) أي: عند النُّمازي من حيثُ المختصراتُ؛ فالتفضيلُ بين كتب المصطلح وغيرها أمرٌ نسـبيٌّ تختلف فيه أنظارُ العُلَماء فقد يُقَدِّم عالمٌ كتابا ويُقَدِّمُ غَيرُه غَيرَهُ، وعلى كلٍّ فلا يختلف اثنان في أن النُّخبَةَ من أحسن ما صُنِّفَ في المختصرات في هذا الفنِّ.

(٢) أي: أنه قد زاد زياداتٍ في النظم على ما في الأصل لكن لحُسنِ بيانٍ وفائدةِ ما زاده لا يَهْتَدِي قارئ النظم أنه زادها على ما في الأصل.

(٣) يعني بذلك أن عَدَدَ أبيات النظم مجموع في قوله (أنوار) وهو بحساب الجُمَّل يساوي مائتين وثمانيةً وخمسين بيتًا (٢٥٨) فالألف (١) والنون (٥٠) والواو (٦) والألِف (١) والراء (٢٠٠)، وذلك بعدم احتساب المقدمة التي عددها (١٤ بيتًا) والخاتمة التي عددها (٥ أبيات) فيكون المجموع (٢٥٨ بيتًا)، وقوله: «تسمية له بها أختارُ» أي: أنه سمى النظم: أنوار أذهان الطلاب الغرر.

١٤- وَاللهَ أَدْعو أَنْ يُثِيبَنا بِها
وَيَجْعَلَ الطّالِبَ فِيها نابِها[١]

(١) لا يخفى جمالُ الجناس في البيت.

بيانُ تقسيمِ الأخبارِ إلى متواترٍ وغيرِه، والغيرِ[١] إلى مقبول وغيره

١٥ - قَدْ قَسَّمَ الحُفّاظُ مِنْ أَهْلِ الفِطَنْ
ما عُدَّ فِي الأَخْبارِ تقسيمًا حسن[٢]

١٦ - فَالْخَبَرُ امَّا[٣] أَنْ تكونَ طُرُقُهْ[٤]
بِغَيْرِ تَعْيِينٍ لِعَدٍّ[٥] يَلْحَقُهْ

١٧ - أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِالَّذِي زادَ عَلى
اثْنَيْنِ أَوْ ذا بِهِما قَدْ حُمِلا

---

(١) أي: وتقسيم غير المتواتر وهو الآحاد إلى مقبول ومردود.

(٢) بحذف تنوين ألِفِ العِوَضِ على لغةِ ربيعة للوزن، فربيعة يقفون على كلِّ مُنَوَّنٍ بالحذف والإسكان، انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/ ١٩٧٩).

(٣) بهمزة وصل لاستقامة الوزن،

(٤) دخله (الخَبْل) وهو عند العَروضيين اجتماع الخَبْنِ (حذف الساكن الثاني السين من مسْتفعلن) والطي (حذف الرابع الساكن الفاء من مستفْعلن) فتصير (مُتَعِلُنْ) وتُنقَلُ إلى (فَعِلَتُنْ)، والخَبْلُ جائزٌ مع قُبْحِهِ عند العَروضيين، وسيأتي منه الكثيرُ في هذا النظم كغيره من المنظومات؛ فقسه عليه.

(٥) في المخطوط (لَعدٍّ) بفتح اللام، والصوابُ ما أثبتناه لكونها اتصلت باسم ظاهر.

١٨- أَوْ كانَ بِالواحِدِ فَالَّذِي قُدِمْ[١]
تَعْيِينُهُ بِمُتَواتِرٍ وُسِمْ

١٩- وَهْوَ الْمُفِيدُ لِيَقِينِ الْعِلْمِ[٢]
بِشَرْطِهِ عِنْدَ مَعانِي الْعِلْمِ[٣]

٢٠- والثّانِ[٤] مَشْهورٌ وَمُسْتَفِيضُ
أَيْضًا وَمِنْ فاضَ أَتى يَفِيضُ

٢١- والثّالِثُ العَزِيزُ مِنْ عَزَّ قَوِيْ
وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ إِذْ رُوِيْ

٢٢- بِغَيْرِهِ فِيْ كُتُبٍ مُؤَلَّفَهْ
فَأَوْرِدَنْ هَذا عَلى مَنْ خالَفَهْ[٥]

---

(١) في المخطوط (قَدُمْ) واستعمالُه هنا هكذا لا يستقيم فمعنى (قَدُمَ) مضى على وجوده زمن طويل، والصوابُ ما أثبتناه بالبناء للمفعول من الفعل (قَدَمَ) أي: تَقَدَّمَ، يقويه توافق ضَرْبِ البيت في كلمة (وُسِمْ) معَ عَروضه في كلمة (قُدِمْ).
(٢) أي: يقين المعرفة بثبوته.
(٣) أي: علم المصطلح.
(٤) هذا اسم منقوص والأولى فيه إذا دخلت عليه (أل) التي للتعريف أن تُثبَتَ الياء فيه هكذا (الثاني) مع جواز حذفها، وحذفت هنا لاستقامة الوزن.
(٥) المعنى: أن العزيز ليس شرطًا في صحة الحديث إذ قد رُوِيَ من الصحيح ما ليس بعزيز وأشهر مثال على ذلك حديث: (إنما الأعمال بالنيات) فهو حديث غريبٌ فَرْدٌ وقد صَدَّرَ به البخاريُّ صحيحه فبطلت دعوى الاشتراط.

٢٣- والرّابِعُ الغَرِيبُ وَالكُلُّ سِوى
أَوَّلِهـا[١] آحادُ[٢] تَحْتاجُ قُوى

٢٤- تُمَيِّزُ المَقْبولَ عَنْ مَرْدُودِها
إِذْ كُلُّ ما فِيها فَعَنْ قُيودِها[٣]

٢٥- يَصِحُّ الاسْتِدْلالُ بِالمقبولِ
وَيُتْرَكُ المَرْدُودُ كَالْمَجْهُولِ

٢٦- وَذاكَ بِالبَحْثِ عَنِ الرُّواةِ
وَما الَّذِي حَوَوْا مِنَ الصِّفاتِ

٢٧- دُونَ الْمُفِيدِ لِلْيَقِينِ إِذْ بِهِ
يَحْصُلُ ما قُلْنا بِغَيْرِ كَسْبِهِ[٤]

---

(١) في المخطوط (أوّلُها) بضم اللام، والصواب ما أثبتناه لأنه مضاف إليه مجرور.

(٢) أي بالمنع من الصرف ضرورةً.

(٣) الشطر الثاني من هذا البيت غيرُ واضح في المخطوطةِ وقدْ أعيانا حتى هُدِينا إلى معرفته ولله الحمد، ومعنى البيت: أن أحاديث الآحاد تحتاج إلى ما يقوِّي ثبوتها عن طريق قيود يصح الاستدلال بها على قبول الحديث فإن لم توجد رُدَّ كحديث المجهول، والأبيات الثلاثة بعده تؤكد هذا المعنى، والله أعلم.

(٤) يقصد بذلك المتواترَ فلا يُحتاجُ إلى النظر في أسباب ثبوته إذ التواتُرُ دليل على ثبوته.

٢٨- وَقَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ أَعْنِي النَّظَرِيْ
ما جاء فِيها عِنْدَ غَيْرِ الأَكْثَرِ

٢٩- لَكِنَّهُ الْمُخْتارُ إِنْ تَحُفُّهُ[١]
قرينة لمن يفوقُ وصفُهُ

٣٠- ثُمَّ الغَرابَةُ الَّتِي ذَكَرْنا
إِمّا بِأَصْلِ سَنَدٍ أَثَرْنا[٢]

٣١- أَوْ لا فَقُلْ ذَلِكَ فَرْدٌ مُطْلَقُ
وَالثّانِ نِسْبِيٌّ وَهُمْ لَمْ يُطلِقُوا

٣٢- فَرْدِيَّةً عَلَيْهِ إِلّا نادِرا
بَلْ بِالغَرِيبِ حَصَّلوا التّغايُرا

---

(١) في المخطوطة بضم الفاء من الفعل (تحُفُّهُ) وذلك جائز لغةً في المضارع المُضَعَّفِ المجزوم للتخلص من التقاء الساكنين إتباعًا لضمة الحاء، والفتحُ أَصَحُّ إلا أنَّ الناظم اختار الضمَّ هنا لتُوافِقَ العَروضُ الضربَ في القافية في قوله: (وصفُهُ) إذ لو فتح الفاء فقال (تحفَّهُ) لوقع في عيب من عيوب القافية يُسمّى الإصراف لأن الهاء ليست حرفَ روي وإنما تسمى هنا (وصلا).

(٢) في المخطوطةِ بضم الثاء هكذا (أُثْرنا) ولا معنى له بهذا الضبط، والصواب ما أثبتناه والمعنى (نقلْنا) ومنه قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين – بما معناه–: «فما حلفتُ بغير الله ذاكرًا ولا آثِراً» أي: ناقلاً عن غيري، انظر: البخاري (٦٦٤٧)، مسلم(١٦٤٦).

بيان معرفة الصحة والحسن وتقسيمهما، وما يلتحق بذلك

٣٣- وَنَقْلُ عَدْلٍ كامِلِ الضَّبْطِ بِلا
وُجودِ عِلَّةٍ بِهِ وَاتَّصَلا[1]

٣٤- إِسْنادُهُ وَلا شُذُوذَ فِيهِ
مِنْ خَبَرِ الآحادِ إِذْ يَرْوِيهِ

٣٥- هُوَ الصَّحِيحُ أَيْ لِذاتِهِ وَمِنْ
تفاوتِ الأوصافِ فيهم لِلْفَطِنْ

٣٦- تَظْهَرُ فِيهِ رُتَبُ التَّفاوُتِ
لِيَجْعَلَ الأَثْبَتَ فَوْقَ الثّابِتِ

٣٧- فَمِنْ هُنا قُدِّمَ فِي التَّرْجِيحِ
جَمْعُ البُخارِيِّ مِنَ الصَّحِيحِ

(١) الألف للإطلاق لا التثنية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٣٨- فَجَمْعُ[١] مُسْلِمٍ فَما وافَقَ ما
قَدْ شَرَطاهُ ثُمَّ شَرْطٌ انتمى

٣٩- لِواحِدٍ أَيْ مِنْهُما[٢] كَالأَصْلِ
وَقَدْ يُرى المَفُوقُ فَوْقَ الأَصْلِي[٣]

٤٠- فَإِنْ يَخِفَّ ضَبْطُهُ فَالْحَسَنُ
لِذاتِهِ وَطُرْقُهُ إِذْ تُوذِنُ

٤١- بِكَثْرَةٍ يَصِحُّ[٤] فَانْسُبْهُ[٥] لَها
فَإِنْ تَرى[٦] جَمْعَهُما فَما لَها

---

(١) الفاء في قوله: (فجمعُ) للتعقيب أي: فبعده جَمْعُ مسلم.

(٢) هذا يُفهَمُ منه التسوية بين ما كان على شرط البخاري أو شرط مسلم، وكان ينبغي على الناظم أن يبين تقديم ما كان على شرط البخاري على ما كان على شرط مسلم.

(٣) فائدة: إنَّ الأئمةَ من الحُفّاظ والنُّقادِ والمحدثين حين يقولون في حديث من الأحاديث: (على شرطهما أو أحدهما) إنما يقصدون أن ظاهرَ إسناده على ذلك لا أنه على شرطهما في كل شيء كخلوِّهِ من الشذوذ والعلة إذْ من أين لنا أن البخاري ومسلمًا قد حكما عليه بخلوه من ذلك فلعلهما إن اطلعا عليه وجدا فيه شذوذًا أو علةً.

(٤) وهذا هو الصحيح لغيره.

(٥) نَسَبَ يَنْسُبُ ويَنْسِبُ بضم السين وكسرها كما في الشواهد للصغاني، ص٤٢.

(٦) الأصل أن يقول: (فإن تَرَ) بحذف الألف المقصورة للجازم قبلها إلا أن ذلك يكسر الوزن فأثبتها على حد قول القائل: «ألم يأتيك والأنباء تنمي» فأثبت الياء، وعلى قول القائل:

«قال لها من تحتها وما استوى هزي إليك الجذع يجنيك الجنى»،

وهي لغة لبعض القبائل كبني عبس وبني حنيفة، كما في معاني القرآن للفراء (١/ ١٦١).

٤٢- ذو الجَمْعِ فِيما قالَهُ كَالتِّرْمِذِيْ
وَبَيَّنَ الشَّرْحَ لَهُ فِيْ الأَحْوذِيْ[١]

٤٣- حَيْثُ يَقولُ حَسَنٌ صَحِيحُ[٢]
فَبِتَفَرُّدٍ يُرى التَّرْجِيحُ

٤٤- عَلى تَرَدُّدٍ وَأَوْ قَدْ حَذَفَا
وَإِنْ يَكُ[٣] الإِسنادُ فِيما وُصِفَا

٤٥- لَهُ طَرِيقانِ فَبِاعْتِبارِ
هَذا يَجِيءُ الْجَمْعُ فِي الأَخبارِ

---

(١) يقصد كتاب (عارضة الأحوذي) لأبي بكر بن العربي؛ أما (تحفةُ الأحوذي) فلأبي العلا المباركفوري وهو متأخر جدًا عن الناظم.

(٢) قول الترمذي: «حسنٌ صحيح» مشكلٌ عند العلماء وكل جوابٍ أجاب به بعضهم فلا يخلو من إشكال يَرِدُ عليه، ولعلَّ أحْسَنَها أن معنى قوله: «حسن صحيح» هو مثل قوله: «صحيح» وأنه إنما هو تنويع في العبارة؛ إذ لو كان اصطلاحًا أراد به شيئًا خاصًا لبين مراده به كما بينه في تعريفه للحديث الحسن، والله أعلم.

(٣) الفعل المضارع المجزوم المتصرف من كان يجوز حذف النون فيه وليس ذلك لازمًا قال ابن مالك في الألفية (ص١٩):

ومن مضارع لكان منجزِمْ تُحذَفُ نونٌ وهو حَذْفٌ ما التُزِمْ.

لكنَّ هذا الحذف يُشترط فيه شروط منها أن لا يجيءَ بعدها (أل) التعريف، لكن يجوز ذلك في الشعر للضرورة كما فعل الناظم هنا.

٤٦- فَشَرْطُ صِحَّةٍ طَرِيقٌ جَمَعَا
وَالآخَرُ الْحُسْنُ لَهُ قَدْ وَقَعَا

٤٧- فَهْوَ إِذَنْ فَوْقَ الصَّحِيحِ الْمُفْرَدِ
وَمَنْ رَوى هَذَيْنِ[١] مَهْمَا يَزَدِ

٤٨- زِيَادَةً لَمْ نَرَهَا مُنَافِيَهْ
مَنْ هُوَ أَقْوى فِي الصِّفاتِ الماضِيَهْ

٤٩- فَقُلْ قَبولُها لَدَيْهِمْ وَضَحا
فَإِنْ يُخالَفْ بَطَرِيقٍ أَرْجَحا

٥٠- فَالرّاجِحُ الْمَحْفوظُ وَالْمُقابِلُ
إِلى الشُّذُوذِ قَدْ عُزِيْ[٢] وَالحاصِلُ

٥١- إِن كانَ مَعْ ضُعْفٍ[٣] فَراجِحٌ وُصِفْ
بِأَنَّهُ الْمَعْروفُ وَالثّانِيْ عُرِفْ

---

(١) أي: الصحيح والحسن.

(٢) بالسكون لاستقامة الوزن.

(٣) قال أبو منصور الأزهري (معاني القراءات٢/ ٢٦٧): «هما لغتان: ضُعْفٌ وضَعْفٌ، والضم أحب إلى أهل الآثار لما روي فيه عن النبي ﷺ».

٥٢- بِمُنكَرٍ وَالْفَرْدُ ذاكَ النِّسْبِيْ
إِنْ عَنَّ ما وافَقَهُ فِيْ الْحِزْبِ

٥٣- فَهْوَ مُتابِعٌ وَإِنْ مَتْنٌ وُجِدْ[1]
يُشْبِهُهُ فَذاكَ شاهِدٌ شَهِدْ

٥٤- لَهُ بِقُوَّةٍ وَالاِعْتِبارُ
تَحْصِيلُهُ بِطُرُقٍ تُختارُ

(١) أي: يُروى من حديث صحابيٍّ آخر، كما قاله الحافظ ابن حجر: (نزهة النظر: ص٨٨).

بيان تقسيم المقبول إلى محكمٍ وغيره

٥٥- إِذا خَلا الْمَقْبولُ عَنْ مُعارِضِ[١]
فَمُحْكَمٌ كَأَمْرِهِ لِلْحايِضِ[٢]

٥٦- وَإِنْ يُعارَضْ بِمُماثِلٍ وَفِي
مُكْنَتِنا الْجَمْعُ بِلا تَعَسُّفِ

٥٧- فَإِنَّهُ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ
كَفِرَّ[٣] أَيْ مِنْ خَشْيَةِ التَّلْوِيثِ[٤]

٥٨- مَعْ قَوْلِ لا عَدْوى[٥] وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ[٦]
وَكانَ كُلٌّ واحِدٍ فِي زَمَنِ[٧]

---

(١) في المخطوطة (معارضٍ) بالتنوين، والصواب ما أثبتناه؛ لأن التنوين لا يصح أن يكون رويًّا.
(٢) هكذا في المخطوط بالياء (للحايضِ) وهو لغة يصح.
(٣) في المخطوط (كَفَرِّ) وهو تشكيل مُشكِلٌ والصوابُ ما أثبتناه.
(٤) يشير إلى حديث: «فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد»، الصحيحة للألباني (٧٨٣).
(٥) يشير إلى حديث: «لا عدوى ولا طيرة»، البخاري (٥٧٥٧) مسلم (٢٢٢٠).
(٦) أي: لم يُمْكِنِ الجَمْعُ.
(٧) أي: كان أحدُهما متقدِّمًا والآخَرُ متأخِّراً.

٥٩- وَآخِراً[١] بَيَّنَهُ التَّارِيخُ
فَنَاسِخٌ وَالأَوَّلُ الْمَنسُوخُ

٦٠- كَالنَّهْيِ عَنْ زِيارَةِ الْقُبورِ
وَبَعْدَهُ صارَتْ مِنَ الْمَأْمُورِ

٦١- وإِنْ جَهِلْنا وَقْتَهُ أَوْ نُسِيا
صِرْنا إِلى تَرْجِيحِ بَعْضِ الأَقْوِيا

٦٢- بِما ذَكَرْناهُ وَإِلّا وُقِفا
حَتّى يَبِينَ الأَمْرُ فِيما وُصِفا[٢]

(١) (وآخِراً) بالنصب خبر كان والتقدير: وكان واحدٌ منهما آخِراً.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص٩٥): «فصار ما ظاهره التعارض واقعًا على هذا الترتيب: ١- الجمع إنْ أمكن، ٢- فاعتبار الناسخ والمنسوخ، ٣- فالترجيح إنْ تعيَّن، ٤- ثُمَّ التوقُّف عن العمل بأحد الحديثين».

بيان أقسام المردود وما يتعلق بها

٦٣- وَالرَّدُّ عَنْ سَقْطٍ وَعَنْ طَعْنٍ رَدِيْ
فَالسَّقْطُ إِمّا مِنْ مَبادِيْ السَّنَدِ

٦٤- أَوْ آخِرٍ مِنْهُ وَبَعْدَ[1] التّابِعِيْ
كَقَوْلِهِ قالَ وَكان أَوْ دُعِيْ

٦٥- أَوْ بَيْنَ هَذَيْنِ كَما نُحَقِّقُ
فَأَوَّلٌ مِنْها هُوَ الْمُعَلَّقُ

٦٦- بِواحِدٍ قَدْ كانَ أَوْ بِأَكْثَرا[2]
والثّانِ مُرْسَلٌ وَبَعْضُهُمْ يَرى

(١) الواو في كلمة (وبعد) توهِمُ أن هذا قسم ثالث من أقسام المردود، وليس كذلك فمعنى البيت: أو كان السقط من آخر الإسناد بعد التابعي، ولذا قال الحافظ ابن حجر في النخبة (ص٥٧): «أو من آخره بعد التابعي»، فلو أنَّ الناظم قال: «أو كان في الآخِرِ بعدَ التابعي» لكان أبعد عن الإيهام.

(٢) ولو إلى آخر الإسناد.

٦٧- تَعْمِيمَهُ فِيْ كُلِّ مَنْ يَقولُ
قال النَّبِيُّ أَوْ دَعا الرَّسولُ[١]

٦٨- وَثالِثٌ إِنْ كان بِاثْنَيْنِ فَما
فَوْقَهُما مَعَ التَّوالِيْ فَهْوَ ما

٦٩- يُدْعى[٢] بِمُعضلٍ وَسِمْ بِالْمُنقَطِعْ
فِي واحدٍ أَوْ زايدٍ[٣] لَمْ يَجْتَمِعْ[٤]

٧٠- وَالسَّقْطُ أَيْضًا قَدْ يَكونُ واضِحا
فَيَشْرَكُ الْمَرْجوحُ فِيهِ الرّاجِحا[٥]

---

(١) يقصد أن بعض العلماء يطلق المرسل حتى على الانقطاع دونَ التابعي كتابع التابعي فَمَنْ تحته، فيسمون المنقطعَ والمُعضَلَ مرسلًا وهو مذهب الفقهاء والأصوليين ووافقهم بعض أهل الحديث كابن أبي حاتم في كتابه (المراسيل) وأبي داود في (المراسيل) أيضًا وكالخطيب البغدادي، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٧٢).

(٢) في المخطوطة (يُدعا) بألف طويلة، والصواب ما أثبتناه؛ فألفه مقصورة، ولا يُقال: إن أصلها واوٌ من الفعل (دَعا يَدْعو) لأنَّ الفعل هنا مُغَيَّرُ الصيغة من (دُعِيَ يُدْعى).

(٣) هكذا في المخطوطة (زايِدٍ) بالياء وهو جائز لغة كما سبق.

(٤) أي: المنقطع ما حصل في أثناء إسناده سقط واحد أو أكثر لكن لا على جهة التتابع وهو معنى قول الناظم: «لم يَجتمِعْ».

(٥) أي: قد يكون الانقطاع ظاهرًا فيشترك في معرفته العالم الحاذق (الراجح) مع مَنْ دونه في العلم (المرجوح).

٧١- وَقَدْ يَكونُ غامِضًا[١] فَالأَوَّلُ
بِعَدَمِ اللِّقاءِ مِنْهُ يَحْصُلُ

٧٢- إِدْراكُهُ فَاحْتِيجَ لِلتّارِيخِ كَيْ
تُعْرَفَ أَوْقاتُ رُواةٍ كُلِّ حَيْ

٧٣- وَالثّانِ مِنْهُما هَوَ الْمُدَلَّسُ
بِفَتْحِ لامِهِ إِذا ما يُحْرَسُ

٧٤- وَصِيَغُ التَّدْلِيسِ فِيْ الأَدْاءِ ما
يَحْتَمِلُ السَّماعَ حَتّى يُعْتَما[٢]

٧٥- كَعَنْ وَقالَ وَكَذاكَ الْمُرْسَلُ
أَيِ الخَفِيُّ فَهْوَ ما لا يَحْصُلُ

---

(١) أي: فلا يدركه إلا العالم الحاذق لخفائه.

(٢) (حتى يُعْتَمَ) من العَتْم وهو مرور قطعة من الليل، والمراد: خفاء الحديث المُدَلَّس وإيهام الاتصال من الراوي، والألف في آخره للإطلاق.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٧٦- فِيهِ اللِّقاءُ مِنْ مُعاصِرٍ وَقُلْ
أَقْسامُ طَعْنٍ عَشْرَةٌ وَلا تَعُلْ[١]

٧٧- تَعَمُّدُ الرّاوِيْ لِنَفْسِ الْكَذِبِ
فِيما رَوى وَإِنْ جَرى فِيْ القُرَبِ

٧٨- أَوْ تُهْمَةٌ بِهِ أو الفُحْشُ لِما
يَغْلَطُ[٢] فِيهِ أَوْ تَغَفُّلٌ طَما[٣]

٧٩- أَوْ فِسْقُهُ أَوْ وَهْمُهُ أَوْ خالَفا
ثِقاتِنا[٤] أَوْ بِالْجَهالَةِ اخْتَفى

٨٠- أَوْ بِدْعَةٌ أَوْ سُوءُ حِفْظٍ وَهْوَ فِيْ
ذاكَ أَخَفُّها وَكُلٌّ يَقْتَفِيْ

(١) عالَ من العَول: ومن معانيه الزيادة أو النقص في الميزان، أو المَيل عن الحق، وهو هنا في البيت يحتمل المعنيين كليهما، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٠٣): «خمسة منها تتعلّق بالعدالة، وخمسة تتعلّق بالضبط».

(٢) في المخطوطة (يغلظ) بالظاء المشالة وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه (يغلط) بالطاء من الغلط.

(٣) أي: اشْتَدَّ.

(٤) في المخطوطة (ثقاتَنا) بفتح التاء، والصواب ما أثبتناه؛ لأنه مزيد بألف وتاء، مفردُه ثقة، ويُنصَبُ بالكسرة نيابةً عن الفتحة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٨١- أَشَدَّ مِنْهُ فِيْ اقْتِضَاءِ الرَّدِّ
فَالأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ وَهْوَ الْمُرْدِيْ

٨٢- كَغَيْرِ مَأْمونٍ حَدِيثًا وَلَدَى
مَهْدِيِّهِ مَنْ فِي الْحَمامِ أَسْنَدَا(١)

٨٣- وَالثَّانِ مَتْرُوكٌ وَثَالِثٌ عَلَى
رَأْيٍ هُوَ الْمُنْكَرُ وَالَّذِي تَلا

٨٤- وَخَامِسٌ كَذا وَما فِيهِ وَهَمْ(٢)
إنْ بِتَتَبُّعٍ وأحوالٍ عُلِمْ

(١) يشير إلى ما وقع من غياث بن إبراهيم النخعي عندما دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام، فأسند حديثَ: «لا سَبَقَ إلا في نصل أو خف أو حافر» [صحيح الترمذي: ١٧٠٠]، فزاد: «أو جناح» كذبًا والعياذ بالله، انظر نزهة النظر لابن حجر (ص١١٠).

(٢) في المخطوطة (وُهِمَ) بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والصوابُ ما أثبتناه، فإنَّ الفعل (وَهِمَ) فعل لازم، والفعل اللازم لا يُبنى للمجهول إلا بثلاثة شروط، قال الحملاوي في شذا العَرف (ص٤٢): «ولا يبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يوم الجمعة، ووُقِفَ أمام الأمير، وجُلِسَ جلوس حسن، وفُرِحَ بقدوم محمد» اهـ.
ومن حيثُ العَروضُ فلا يضرُّ في القافية المقيدة (الساكنة) كهذا البيت اختلافُ حركةِ ما قبل الرويِّ (التوجيه) من فتح وكسر (وَهَمْ، عُلِمْ) على رأي الأخفش حيث قال في القوافي(ص٥٤): «ومن السناد قول رؤبة في قول الخليل:

وقاتم الأعماقِ خاوي المخترَقْ ... أَلَّفَ شَتّى ليس بالراعي الحمِقْ

فجاء بالكسر مع الفتح، وهذا عندنا جائز لكثرة ما جاء منه» اهـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٨٥- فَهْوَ مُعَلَّلٌ وَنَوعُهُ خَفِيْ
يَعْسُرُ فَهْمُهُ وَفِيْ الْمُخالِفِ

٨٦- إِنْ كانَ تَغْيِيرَ[١] السِّياقِ سَبَبُهْ[٢]
فَمُدْرَجُ الإِسْنادِ أَوْ مَنْ يَرْكَبُهْ

٨٧- يُدمِجُ مَوْقُوفًا لِمَرْفُوعٍ فَذا
مُدرَجُ مَتْنٍ كُلُّهُ قَدْ نُبِذا

٨٨- وَإِنْ تَرى مِنْ صُوَرِ التَّغْيِيرِ
ما كان بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

٨٩- فَإِنَّهُ مَقْلُوبُهُمْ وَقَدْ يَقَعْ
فِي الْمَتْنِ كَالْمُنْفِقِ يُسْراهُ تَضَعْ[٣]

٩٠- أَوْ بِزِيادَةٍ لِراوٍ فِيْ سَنَدْ
وَلَمْ يَزِدْها إِذْ رَواها الْمُعتَمَدْ[٤]

---

(١) خبرُ كانَ مُقَدَّمٌ.
(٢) اسمُ كانَ مُؤَخَّرٌ.
(٣) يشير إلى لفظة: «ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» فقلبها الراوي وصوابها: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» كما في صحيح البخاري (٦٦٠)، وانظر نزهة النظر لابن حجر (ص١١٣).
(٤) أي: لم يزدها من هو أتقن.

٩١- فَهْوَ الْمَزِيدُ فِي الْمَسانِيدِ الأُوْلى
قَدْ وُصِلَتْ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أُبْدِلا[١]

٩٢- وَلَمْ نَجِدْ مُرَجِّحًا فَالْمُضْطَرِبْ
وَقَدْ يُرى الإِبْدالُ عَمْداً لِسَبَبْ

٩٣- مَصْلَحَةٍ فِي الدِّينِ كَالْبُخارِيْ
حَيْثُ أَتاهُ كُلُّ حَبْرٍ قارِيْ

٩٤- قَصْدَ امْتِحانِ حِفْظِهِ وَفَضْلِهِ
لِما أَتاهُمْ مِنْ عَظِيمِ نَقْلِهِ

٩٥- فَبَدَّلوا مِنْ مِئَةٍ إِسْنادَها
فَرَدَّها ثُمَّ لَهُمْ أَجادَها[٢]

---

(١) أي: الراوي.

(٢) يشير إلى قصة امتحان حفظ الإمام البخاري، قال أحمد بن عدي الحافظ: «سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين، فلما اطمأن =

٩٦- وَإِنْ يَكُ التَّغْيِيرُ مِنْ حَيْثُ النُّقَطْ
وَالْحَرْفُ بَاقٍ فَمُصَحَّفٌ فَقَطْ

٩٧- وَإِنْ يَكُنْ فِي الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ
كَعِدْ وَعُدْ وَذَاكَ مِثْلُهُ اعْرِفُوا

= المجلس بأهله، انتدب رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه فما زال يُلقي عليه واحدًا بعد واحد، حتى فرغ البخاري يقول: لا أعرفه، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل، ومن كان لم يدر القصة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، ثم انتدب رجل من العشرة أيضًا، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحدًا واحدًا حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول فقال: أما حديثك الأول فقلتَ كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل».

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٨٦) معلقًا على القصة: «قلتُ هنا يخضع للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب؛ فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة» اهـ.

قلنا: هذه القصة قد تتابع الحفاظُ والعلماء على نقلها من غير ما نكير منهم، فهي ثابتة عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٩٨- وَكَوْنُهُ فِي الْمَتْنِ نَحْوُ ذَرَّةِ
وَذُرَةٍ[١] أَعْلى من الأسما التي

٩٩- تَكُونُ مِثْلَ مَرْثَدٍ وَمَزْيَدِ
وَلا تُجِزْ هَذا عَلى التَّعَمُّدِ

١٠٠- فِي الْمَتْنِ لا بِالنَّقْصِ والإِبْدالِ
وَلَوْ بِرِدْفٍ صالِحِ الْمآلِ

١٠١- إِلّا لِعالِمٍ بِما يُحِيلُ
مَعانِيَ اللَّفْظِ فَلا يُمِيلُ

١٠٢- وَإِنْ يَكُ الْمَعْنى خَفِيًّا فَهْمُهُ
فَافْزَعْ إِلى ما فاقَ فِي هَذا اسْمُهُ[٢]

---

(١) قال العراقي في التقييد والإيضاح في أمثلة المصحف من أسانيد الحديث ومتونها (ص٢٨٣): «وفي حديث أنس: «ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة»، قال فيه شعبة: ذرة بالضم والتخفيف، ونسب فيه إلى التصحيف» اهـ.

(٢) يشير إلى كتاب (الفائق) في غريب الحديث للزمخشري.

١٠٣ـ وَغَيْرُهُ أَجْمَعُ كِالنِّهايَهْ
لِابْنِ الأَثِيرِ صاحِبِ الدِّرايَهْ

١٠٤ـ وَإِنْ يَكُ الْمَعْنى دَقِيقًا وَهْوَ فِيْ
فَهْمِ الْمُرادِ فَوْقَ ذاكَ فَاعْرِفِ

١٠٥ـ بَيانَ ما أَشْكَلَ لِلطَّحاوِيْ
وَغَيْرِهِ كَالْقُدْوَةِ النَّواوِيْ

١٠٦ـ ثُمَّ الْجَهالَةُ الَّتِيْ ذَكَرْنا
سَبَبُها كَثْرَةُ ما يُسْتَغْنى

١٠٧ـ عَنْ بَعْضِهِ مِنْ كُنْيَةٍ وَلَقَبِ
فَيُذْكَرُ الرّاوِيْ لِبَعْضِ سَبَبِ

١٠٨ـ بِغَيْرِ ما يُشْهِرُهُ وَيُوضِحُ
وَلِلْخَطِيبِ الْبَحْرِ فِيهِ الموضِحُ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٠٩ - وَقَدْ يَكُونُ مَنْ رَوى مُقِلَّا
فَلا يَكُونُ الأَخْذُ عَنْه سَجْلا[١]

١١٠ - فَيَحْصُلُ الْجَهْلُ بِهِ وَصَنَّفُوا
فِيْ نَوْعِهِ الوُحْدانَ[٢] رِفْقًا فَوَفَوْا

١١١ - أَوْ لا يُسَمّى لِاخْتِصارٍ كَرَجُلْ
وَفِيهِ كُتْبُ الْمُبْهَماتِ ويَدُلْ

١١٢ - عَلى اسْمِهِ وُرُودُهُ مِنْ أُخْرى
مُبَيَّنًا وَالْقَوْلُ فِيهِ الأَحْرى

١١٣ - أَنَّ الَّذِيْ يَرْوِيهِ لا نَقْبَلُهُ[٣]
حالَةَ إِبْهامٍ وَإِنْ عَدَّلَهُ[٤]

---

(١) السَجْلُ: الدَّلْوُ المَلْأَى، انظر: مختار الصحاح (ص: ١٤٢).

(٢) في المخطوط: «الوجدان»، والصواب ما أثبتناه، قال القاري في شرح شرح النخبة (ص٥٠٩): «بِضَم الْوَاو، وَسُكُون الْمُهْملَة، جمع الْوَاحِد وَالْمرَاد من الوُحْدَانِ، المؤلفات الَّتِي فِي شَأْن المقِلِّ من الحَدِيث».

(٣) هذا مما يؤخذ على الناظم إن لم يكن الخطأ من ابنه في النَّسْخ؛ فإن حركة حرف الروي (اللام) اختلفت من ضم إلى فتح، وهذا عيب من عيوب القافية يسمى (الإصراف) ولو قال: (لَنْ نقبلَهُ) لسلم من ذلك.

(٤) كأنْ يقول الراوي عنه: «أخبرني الثقة»؛ لأنَّه قد يكون ثقة عنده، مجروحًا عند غيره، وهذا على الأصحِّ، قاله ابن حجر: (نزهة النظر: ص١٢١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١١٤ - وَإِنْ يُسَمَّى مَنْ رَوى وَانْفَرَدَا

فِيما رَواه عَنْه شَخْصٌ وَحُدَا[١]

١١٥ - فَإِنَّهُ مَجْهُولُ عَيْنٍ إِنْ نَجِدْ

تَوْثِيقَهُ مِنْ عارِفٍ بِهِ اعْتُمِدْ

١١٦ - وَإِنْ رَوى عَنْ ذاكَ شَخْصانِ فَما

فَوْقَهُما وَلَمْ يُوَثَّقْ مِنْهُما

١١٧ - أَوْ مِنْ سِواهُما فَمَجْهُولٌ عُرِفْ

أَيْ جَهْلُ حالٍ وَبِمَسْتُورٍ وُصِفْ

١١٨ - فَرَدَّهُ الْجُمْهُورُ وَهْوَ الأَرَجَحُ

والنَّزْرُ مِنْهُمْ قَبِلُوا وَفَسَّحُوا[٢]

---

(١) وَحُدَ الشخص: بقي منفرداً بنفسه.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٢١): «والتحقيق: أنَّ رواية المستور ونحوه -مما فيه الاحتمال- لا يُطلق القول بردِّها ولا بقبولها؛ بل يُقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله».

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١١٩ - وَبِدْعَةُ الرَّاوِيْ بِشُبْهَةٍ يَرى
فَلَيْسَ يَخْلُو الْحَالُ أَنْ تُكَفِّرَا(١)

١٢٠ - كَمُدَّعِيْ التَّجْسِيْمِ(٢) أَوْ تُفَسِّقا(٣)
كَقَوْلِهِمْ كَلامُهُ قَدْ خُلِقَا(٤)

---

(١) أي: لا يخلو أن تكون هذه البدعة مكفرة.

(٢) التمثيل بهذا المثل من الناظم على البدعة المكفرة فيه نظر؛ لأن لفظة (الجسم) في حق الله تعالى من الألفاظ المجملة التي يُستفصَلُ فيها عن مراد قائلها فقد يكون مراده فاسدًا وقد يكون مرادُه صحيحًا، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٢/ ١٣٤): «لفظ الجسم فيه إجمال، قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجمعت أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، والله تعالى منزه عن ذلك كله ، أو كان متفرقًا فاجتمع، أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضًا وانفصاله عنه أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه ، وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يُرى، أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يُرى في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله: ليس بجسم هذا المعنى، قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تُقم دليلًا على نفيه، وأما اللفظ فبدعة نفيًا وإثباتًا، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله تعالى لا نفيًا ولا إثباتًا، وكذلك لفظ الجوهر والمتحيز ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدَث فيها نفيًا وإثباتًا» اهـ.

(٣) أي: أن تكون مفسقة.

(٤) في المخطوط بفتح اللام وكسرها وَكُتِبَ فوق الكلمة (معًا)، وهذا المثال أيضًا فيه نظر فالقول بأن القرآن مخلوق: بدعة مكفرة.

١٢١ ـ فَالأَوَّلُ الْجُمْهُورُ لا يَقْبَلُهُ
وَالثَّانِ فِي قَبُولِ ما يَحْمِلُهُ

١٢٢ ـ تَفْصِيْلُ ارْتَضَاهُ وَهْوَ واعِيَهْ
فَقَالَ نَرْضى نَقْلَ غَيْرِ الدَّاعِيَهْ

١٢٣ ـ عَلى الأَصَحِّ فِيهِ إِلّا إِنْ رَوى
ما يَقْتَضِي تَرْوِيجَ ذَلِكَ الْهَوى

١٢٤ ـ فَإِنَّهُ يُرَدُّ فِي الْمُخْتارِ
وَالجُوْزَجانِي حَافُظُ الأَخْبارِ

١٢٥ ـ شَيْخُ أَبِي داودَ بَلْ وَالنَّسَئِيْ[١]
قَدْ قالَ ما قَرَّرْتُهُ فِي نَبَئِيْ

١٢٦ ـ وَالسُّوءُ لِلْحِفْظِ[٢] فَضَرْبانِ فَما
كانَ مُلازِمًا فَشاذٌّ[٣] وُسِما[٤]

---

(١) في المخطوطة (والنسائي) وبه لا يستقيم الوزن، وما أثبتناه بحذف الألف تخفيفًا لضبط الوزن.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٢٤): «والمرادُ به: من لم يَرْجَحْ جانبُ إصابته على جانب خطئه».

(٣) بالتخفيف لاستقامة الوزن.

(٤) في المخطوطة ما يتبادر إلى الذهن أنها كلمة (كَما)، لكن الوزن لا يستقيم بهذه الكلمة، والأقربُ ما أثبتناهُ، خاصة أن كتابةَ الكلمة في المخطوط تحتمل ذلك، والمعنى بها مستقيم.

١٢٧ - ذاكَ عَلى رَأْيِ لَهُمْ وَما طَرا
مُخْتلِطٌ يَحْتاجُ بَحْثَ مَنْ دَرى

١٢٨ - وَالسَّيِّءُ الْحِفْظِ مَتى تُوْبِعَ فِيْ
فَرْدٍ مِنَ الضَّرْبَيْنِ أَيْ وَالْمُقْتَفِيْ

١٢٩ - مُعْتَبَرٌ كَذلِكَ الْمَسْتورُ
مُدلَّسٌ وَالْمُرْسَلُ الْمَشْهُورُ

١٣٠ - صارَ حَدِيثُهُمْ بِمَجْمُوعِهِما
مُكْتَسِبًا حُسْنًا وَمَعْ هَذا فَما

١٣١ - نَراهُ فِي رُتْبَةِ ذاكَ الْحَسَنِ
لِذاتِهِ لِرِفْعَةِ الْمُحَسِّنِ[1]

(١) أي يصير حسنًا لغيره، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٢٥): «صار حديثهم حسنًا لا لذاته؛ بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم احتمال كون روايته صوابًا أو غير صواب على حدٍّ سواءٍ».

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بيان أقسام الإسناد وهو الطريق الموصل إلى المتن

١٣٢ - فَما انْتَهى مِنْهُ إِلى النَّبِيِّ
تَصْرِيحًا او حُكْمًا كَفِيْ[١] الْمَرْوِيِّ

١٣٣ - عَنِ الصَّحابِيِّ بِلا رَفْعٍ وَلا
يَكُونُ إِلّا لِلنَّبِيِّ مُوصَلا

١٣٤ - مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ تَقْرِيرِهِ
كَحَضْرَةِ الشَّيءِ بِلا نَكِيرِهِ

١٣٥ - وَما انْتَهى مِنْ ذاكَ لِلصَّحابِيْ
كذاكَ لا فِيْ كُلِّ ذا الْحِسابِ[٢]

١٣٦ - وَهْوَ الَّذِيْ لِلْمُصْطَفى قَدْ لَقِيَا
أَيْ مُؤْمِنًا بِهِ إِذا[٣] تُوُفِّيَا

---

(١) أي: كما في المروي.

(٢) تُنظر القيود التي حكم بها المحدِّثون على قَبولِ المرفوع حكمًا لا تصريحًا: نزهة النظر لابن حجر: (ص١٢٧).

(٣) في المخطوطة: (إِذْ)، والصوابُ ما أثبتناه إِذْ لا يستقيم الوزن إلا بذلك.

١٣٧ ـ ذاكَ عَلى إِيمانِهِ وَإِنْ حَصَلْ
مِنْهُ ارْتِدادٌ فِي خِلالِ ما امْتَثَلْ

١٣٨ ـ وَما انْتَهى مِنْهُ إِلى مَنْ تَبِعا
وَهْوَ الَّذِيْ بِصاحِبٍ قَدْ جُمِعا

١٣٩ ـ كَذلِكُمْ فَالأَوَّلُ الْمَرْفُوعُ
وَالثَّانِ مَوْقُوفٌ وَذا[١] مَقْطُوعُ

١٤٠ ـ وَمَنْ أَتى مِنْ بَعْدِهِ فَمِثْلُهُ[٢]
فِيْ قَطْعِهِ وَإِنْ تَراخى فَضْلُهُ

١٤١ ـ ثُمَّ الأَخِيرانِ[٣] يُسَمَّيَانِ
أَيْ كُلُّ فَرْدٍ أَثَراً ذا[٤] شانِ

(١) أي: ما جاء عن التابعي فَمَنْ بعده فهو المقطوع.
(٢) أي: ما جاء عن أتباع التابعين فمن بعدهم فهو مقطوع أيضًا.
(٣) أي: الموقوف والمقطوع.
(٤) في المخطوطة (أثرٌ ذو شان) ولم يظهر لنا وجه ذلك، وكونه على الحكاية فيه بعد؛ فالأقرب ما أثبتناه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٤٢ - وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ مِنْ صَحابِيْ
بِسَنَدٍ ظاهِرِ الانتِسابِ

١٤٣ - إلى اتِّصالٍ ثُمَّ إنْ قَلَّ الْعَدَدْ
أَيْ مِنْ رِجالٍ نَصَبوا ذاكَ السَّنَدْ

١٤٤ - وَيَنتَهِيْ إلى النَّبِيِّ الْمُصْطَفى
فَهْوَ عُلُوٌّ مُطْلَقٌ ما أَشْرَفَا

١٤٥ - وَحَيْثُ يَنْتَهِي إلى إمامِ
ذِيْ صِفَةٍ عالِيَةِ الْمَقامِ

١٤٦ - كَشُعْبَةٍ فَهْوَ الْعُلُوُّ النِّسْبِيْ
شارَكَ ما مَضى لِفَضْلِ القُربِ[1]

(١) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٣): «فإنْ كان في النزول مَزِيَّةٌ ليست في العلو -كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر- فلا تردَّد في أنَّ النزولَ حينئذٍ أولى».

١٤٧ ـ وَفِيهِ[١] ما يَدْعُونَهُ الْمُوافَقَهْ
وَهْيَ الْوُصُولُ مِنْ طَرِيقٍ سابِقَهْ

١٤٨ ـ عَلى طَرِيقِ أَحَدِ الأَشْياخِ
لِشَيْخِ هَذا صاحِبِ التَّراخِيْ

١٤٩ ـ وَفِيهِ[٢] أَيْضًا ما يُسَمّى بَدَلا
وَهْوَ عَلى ما اصْطَلَحوا أَنْ يُوصَلا

١٥٠ ـ لِشَيْخِ شَيْخِهِ كَما ذَكَرْنا
أَيْ مِنْ طَرِيقٍ لِلْوُصُولِ أَدْنى[٣]

١٥١ ـ ثُمَّ الْمُساواةُ بِهِ وَهْيَ اسْتِوا[٤]
عَدَدِ إِسْنادٍ لِبَعْضِ مَنْ رَوى

---

(١) أي العلو النسبي.

(٢) أي العلو النسبي.

(٣) في المخطوطة (أدنا)، والصواب ما أثبتناه، فالألف رابعة ولم تُسْبَقْ بياء.

(٤) في المخطوطة (استِوى)، والصواب ما أثبتناه، فأصل الكلمة (استِواء) بألف ممدودة، فقُصِرَت ضرورةً، فتُكتَبُ (استِوا).

١٥٢ - إِلى انتِهاءِ ذَلِكَ الإِسْنادِ
مُصاحِبًا إِسْنادَ حَبْرٍ هادِيْ

١٥٣ - وَفِيهِ[١] نَوْعٌ سُمِّيَ الْمُصافَحَهْ
لِأَنَّ مَنْ لاقَى أَنِيسًا صافَحَهْ[٢]

١٥٤ - وَهْيَ اسْتِواءُ ذَلِكَ التَّعْدادِ
مُصاحِبًا تِلْمِيذَ ذاكَ الْهادِيْ[٣]

١٥٥ - ثُمَّ الْعُلُوُّ صاحِبُ الأَقْسامِ
يُقابِلُ النُّزُولَ بِالتَّمامِ

١٥٦ - فَإِنْ تَرَ[٤] الرَّاوِيْ وَمَنْ عَنْهُ رَوى
فِي السِّنِّ وَاللِّقاءِ لِلْأَعْلى سَوا[٥]

---

(١) أي العلو النسبي.

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٤): «وَسُمِّيَتْ مصافحةً لأنَّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا».

(٣) وانظر في أمثلة أقسام العلو النسبي: (نزهة النظر لابن حجر: ص١٤٢).

(٤) في المخطوطة (ترى)، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في المخطوطة (للأعلا سَوى)، والصوابُ ما أثبتناه.

١٥٧ ـ فَنَوْعُهُ الأَقْرانُ أَوْ كُلٌّ رَوى
مِنْ ذَيْنِ عَنْ قَرِينِهِ فَهْوَ احْتَوى

١٥٨ ـ عَلى الَّذِيْ قَدْ سُمِّيَ الْمُدَبَّجا[١]
وَإِنْ رَوى شَيْخٌ كَبِيرٌ قَدْ لَجا

١٥٩ ـ إِلى عُلُوِّ السِّنِّ أَوْ مِقْدارِ
أَوِ اللِّقاءِ لِذَوِيْ الأَخْبارِ

١٦٠ ـ عَمَّنْ دَنا عَنْ بَعْضِ ذِيْ الْمَقادِرِ[٢]
فَهْوَ الأَكابِرُ عَنِ الأَصاغِرِ

١٦١ ـ وَالْعَكْسُ مِنْهُ كَثْرَةٌ وَفِيهِ
مَنْ كانَ يَرْوِيْ عَنْ أَبٍ وَجِيهِ[٣]

---

(١) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٥): «وهو أخصُّ من الأول؛ فكلُّ مدبَّجٍ أقرانٌ، وليس كلُّ أقرانٍ مدبجًا».

(٢) أي: عن بعض هذا القَدْرِ أو المِقْدارِ، لكن لا نعلم أن كلمة (مقادر) تصح جمعًا لذلك، ولو قال:

«عمَّن دنا عن ذلك المقدارِ فَهْوَ الأكابرُ عن الأصاغرِ»

لكان أولى.

(٣) كلمة (وجيه) حشو هنا، ولو قال: «من كان يروي ذاك عن أبيه» لكان أولى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٦٢ - عَنْ جَدِّهِ قالَ وَأَعْلى[١] ما وُجِدْ

عَدُّ يدٍ في سندٍ أَيْ مُتَّحِدْ[٢]

١٦٣ - وَقَدْ رَوَيْناهُ بِجُزْءِ السَّلْسَلَهْ

أَعْظِمْ بِها سِلْسِلَةً مُبَجَّلَهْ[٣]

١٦٤ - وَاثْنانِ إِنْ يَشْتَرِكا[٤] عَنْ مُسْنِدِ

وَقَدَّمَ الْمَوْتُ اصْطِيادَ أَحَدِ

١٦٥ - مِنْ ذَيْنِ فَالأَوَّلُ يُدعى سابِقَا

والثّانِ مِنْهُما يُسَمّى اللَّاحِقَا

---

(١) في المخطوط (أعلا)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) يُشير بذلك إلى مسلسل آباء أبي الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث التميمي حيث عَدَّ تسعة رواة، كل واحد منهم روى عن أبيه إلى سيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انظر: فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٩٠).

(٣) يعني بذلك رسالتَه: «سلسلة الإبريز بالسند العزيز»، وهي أربعون حديثًا من رواية الأبناء عن الآباء إلى سيِّدنا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواها بسنده، وله شرحٌ عليها، انظر ما ذكرناه في المقدمة عن مؤلَّفاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) في المخطوطة (تشتركا) بتاء الخطاب، وذلك لا يصح لغة، والصواب ما أثبتناه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٦٦ - قالَ وَأَعْلى ما رَأَيْنا مِنْهُما
ذا مِائةٍ وَنِصْفِها مُتَمِّما

١٦٧ - في البَرَدَانيِّ[١] وَفِيْ ابْنِ مَكِّيْ
هَذا الَّذِيْ عُدَّ قَرِيبًا مَحْكِيْ[٢]

١٦٨ - وَنَحْوُهُ ما جا عَنْ الْخَفَّافِ
وَشَيْخِ شَيْخِهِ الْبُخارِيْ الْوافِيْ[٣]

١٦٩ - وَإِنْ رَوى عَنْ مُسْنِدَيْنِ اتَّفَقا
فِيْ الاسْمِ أَوْ زِيدا وَلَمْ يُحَقَّقَا

---

(١) في المخطوطة (البَرْداني) بسكون الراء، والصوابُ ما أثبتناه، وانظر في ضبطه كتاب توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (١/ ٤٢٧)، وكذلك هناك خلل عروضي إذا سُكِّنَتِ الراء فوزن التفعيلة سيكون (مفعولن)، ولا يأتي حشو الرجزِ على (مفعولن)، وإنما يصح أن يأتي في (العَروضِ أو الضرب).

(٢) الأصل (محكيًا) لكن وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة، لاستقامة الوزن، وقد تَقَدَّم بيان ذلك.

(٣) وذكرَ هذين المثالين: ابن حجر (نزهة النظر: ص١٤٧).

١٧٠ - بِمَا يَخُصُّ واحِداً عَنْ تِرْبِهِ
فَواحِدٌ إِنِ اخْتِصاصُهُ بِهِ

١٧١ - صَحَّ فَقَدْ بانَ بِذاكَ الْمُهْمَلُ
وَإِنْ يُوَثَّقا فَكُلٌّ يُقْبَلُ

١٧٢ - وَالشَّيْخُ إِنْ مَرْوِيَّهُ[١] قَدْ جَحَدَا
جَزْماً يُرَدُّ لا احْتِمالاً أَبَدا

١٧٣ - عَلى الَّذِيْ رَجَّحَهُ وَفِيهِ مَنْ
رَوى وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْدَ إِذْ وَهَنْ[٢]

١٧٤ - فَكانَ يَرْوِيهِ عَنِ الْمُخْبِرِ لَهْ
عَنْهُ وَمِنْ هَذا سُهَيْلٌ سَهَّلَهْ[٣]

(١) مفعول به مقدم للفعل (جحد).
(٢) ليس شرطًا أن يكون جحدُه لمرويه أن يكون أصابه الوهن من كبر سن أو نحوه، فقد يحصل منه ذلك بمحض النسيان.
(٣) انظر مثال حديث سهيل بن أبي صالح: (نزهة النظر لابن حجر: ص١٥١).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بيان صيغ الأداء وأنواع الإجازة

١٧٥ - وَسَلْسَلُوا فِيْ صِيَغِ الأَداءِ
كَالسَّمْعِ فِيْ الْجَمِيعِ وَالإِنْباءِ

١٧٦ - والقَوْلُ قَدْ يقْرُنُهُ بِالفِعْلِ
كَقَوْلِهِ حَدَّثَ وَهْوَ يُدْلِيْ

١٧٧ - وَصِيَغُ الأَداءِ فِيْ سَمِعْتُ
حَدَّثَ ثُمَّ اخْبَرَنِيْ[١] قَرَأْتُ

١٧٨ - ثُمَّ قُرِيْ عَلَيْهِ فِيْ حُضُورِيْ
مُسْتَمِعًا ما جا مِنَ الْمَذْكورِ

١٧٩ - وَبَعْدَ ذِيْ أَنبَأَنِيْ وَبَعْدَها
ناوَلَنِيْ الأُسْتاذُ كُتْبًا عَدَّها

١٨٠ - وَبَعْدَها شافَهَنِيْ ثُمَّ كَتَبْ
إِلَيَّ وَالْمُجازُ فِيهِما الأَرَبْ[٢]

---

(١) بهمزة الوصل ضرورةً.

(٢) أي: شافهني بالإجازة، ثم يليها مرتبة: كتب إليَّ بالإجازة.

١٨١ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ نَحْوُ عَنْ مِمّا اشْتَهَرْ
بِالاحْتِمالِ كَرَوَى قالَ ذَكَرْ

١٨٢ ـ فَالأَوَّلانِ[١] صَلَحا فِيمَنْ سَمِعْ
مُنْفَرِدًا مِنْ لَفْظِ شيخٍ أَوْ جُمِعْ

١٨٣ ـ فَمَعَ غَيْرٍ أَوْ لِأَجْلِ الْعَظَمَهْ
وَهْوَ قَلِيلٌ وَالتَّدانِيْ مَكْرُمَهْ

١٨٤ ـ وَأَوَّلٌ مِنْ صِيَغِ الأَداءِ
أَصْرَحُها وَحالَةُ الإِملاءِ

١٨٥ ـ أَرْفَعُها لِكَثْرَةِ التَّثَبُّتِ
وَثالِثٌ وَرابِعٌ إِذا أُتِيْ

١٨٦ ـ لِمَنْ قَرا[٢] بِنَفْسِهِ فَإِنْ جَمَعْ
فَهْوَ كَخامِسٍ وَكُلٌّ يُتَّبَعْ

(١) أي: فاللفظان الأولان من صيغ الأداء -وهما: سمعتُ، وحدَّثني-، قاله ابن حجر (نزهة النظر: ص١٥١).
(٢) في المخطوطة: «قراء»، والصَّوابُ ما أثبتناه، إذ به يستقيم الوزن.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٨٧ ـ وَلَفْظَةُ الإِنْبَاءِ وَالإِخْبَارِ
تَسَاوَيَا[١] عِنْدَ ذَوِيْ الأَخْبَارِ

١٨٨ ـ فِي لُغَةٍ وَفِي اصْطِلاحٍ قَدُمَا
وَفِي اصْطِلاحِ الآخِرِينِ[٢] رُسِمَا

١٨٩ ـ بِأَنَّهُ كَعَنْ ذَوِيْ[٣] إِجَازَهْ
وَالأَمرُ سَهلٌ مَن دَرى أَجَازَهْ

١٩٠ ـ وَحَمَلُوا عَنْعَنَةَ الْمُعَاصِرِ
عَلى سَمَاعِ الشَّيْخِ لا إِذا دُرِيْ[٤]

١٩١ ـ تَدْلِيسُهُ وَقِيلَ فِيهَا يُشْتَرَطْ
ثُبُوتُ لُقْيَاهُ وَلَوْ وَقْتًا[٥] فَقَطْ

---

(١) في المخطوطة (تساويًا) بالمصدر ولا يستقيم الكلام بذلك، والصواب ما أثبتناه بالفعل الماضي.
(٢) أي: المتأخرين.
(٣) في المخطوطة (ذَوَيْ) بفتح الواو تثنية ذو، والصوابُ ما أثبتناه بالجمع، فبه يستقيم المعنى.
(٤) في الهامش كتب الناسخ فوق هذه الكلمة: أي عُلم.
(٥) يقصد بالوقت هنا (المرة الواحدة)، ولو قال في العَجُز: «لقاؤه ولو لمرَّةٍ فَقَطْ» لكان أولى وأوضح.

١٩٢ - وَاخْتارَهُ فِي الأَصْلِ كَالْبُخارِيْ
وَابْنِ الْمَدِينِيْ مِنْ أُولِي الأَخْبارِ

١٩٣ - وَأَطْلَقُوا فِيْ قَوْلِهِمْ قَدْ شافَها
عَلى مُجِيزٍ مُتَلَفِّظٍ بِها[1]

١٩٤ - وَقَصَدُوا بِلَفْظَةِ الْمُكاتَبَهْ
إِجازَةَ الشَّيْخِ لِمَنْ قَدْ كاتَبَهْ

١٩٥ - وَالأَقْدَمُونَ قَصَدُوا بِما كَتَبْ
بِأَنَّهُ الْمَتْنُ الَّذِيْ لَهُ انْتَدَبْ

١٩٦ - سَواءٌ الآذِنُ فِي الرِّوايَهْ
وَغَيْرُهُ عِنْدَ ذَوِيْ الدِّرايَهْ

١٩٧ - وَاشْتَرَطُوا فِيْ صِحَّةِ الْمُناوَلَهْ
قَرْنًا لَها بِالإِذْنِ فِيما ناوَلَهْ

(١) هذا مما يؤخذ على الناظم عَروضيًا، حيث جعل الهاء رَوِيًّا، وهي ليست حرفَ رَوِيّ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٩٨ - بِأَنَّهُ يَرْوِيهِ وَهْيَ إِنْ حَصَلْ[١]

أَرْفَعُ أَنْواعِ إِجازَةٍ حَمَلْ[٢]

١٩٩ - بِشَرْطِ تَمْكِينٍ لِما يُناوِلُهْ

تَمْلِيكًا او[٣] عارِيَةً فَيَحْمِلُهْ

٢٠٠ - لِنَقْلِهِ وَضَبْطِهِ وَيُشْتَرَطْ

الإِذْنُ فِيها بِوِجادَةٍ تُخَطْ[٤]

٢٠١ - كَذا وَصِيَّةٌ بِما قَدْ حَصَّلَهْ

أَوَ أَعْلَمَ الطّالِبَ بِالْمَرْوِيِّ لَهْ

٢٠٢ - فَإِنْ خَلا عَمّا ذَكَرْناهُ[٥] فَلا

كَذا إِجازَةٌ تَعُمُّ فِي الْمَلا[٦]

---

(١) في الهامش كتب الناسخ تحت هذه الكلمة: «هذا الشرط».

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٥٤): «لما فيها من التعيين والتشخيص».

(٣) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليستقيم الوزن.

(٤) قال ابن حجر موضِّحًا (نزهة النظر: ص١٥٥): «وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة؛ وهي: أن يجد بخطٍّ يعرفُ كاتبَه، فيقول: وجدتُ بخطِّ فلان، ولا يسوغ فيه إطلاق: أخبرني بمجرد ذلك، إلَّا إنْ كان له منه إذنٌ بالرواية عنه، وأطلق قوم ذلك؛ فغلطوا».

(٥) أي: عن شرط الإذن المتقدِّم.

(٦) كأن يقول: أجزتُ لجميع المسلمين.

٢٠٣ـ دُونَ إِذا ما عَمَّتِ الْمُجازَ بِهْ
وَالْفَرْقُ ما بَيْنَهُما لا يَشْتَبِهْ

٢٠٤ـ عَلى الأَصَحِّ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ
كَذَلِكَ الْمَجْهُولُ عِنْدَ الأَكْثَرِ

٢٠٥ـ وَمِثْلُهُ الْمَعْدُومُ أَيْ مَنْ يُولَدُ[١]
مِنْ نَسْلِ ذا أَوْ مُسْلِمٌ سَيُوجَدُ[٢]

(١) في المخطوطة (من يولدْ) بسكون الدال، فتكون العَروض مقطوعة (مفعولن)، والضرب صحيح (مُتَفعلنْ)، ولا يصح ذلك، والصواب ما أثبتناه، لتكون العَروضُ والضربُ صحيحين.

(٢) إلى غير ذلك من الصور، انظر: نزهة النظر لابن حجر: (ص١٥٦)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٨).

بيان اصطلاحهم في المتّفِقِ والمُفْتَرِقِ والمُؤتَلِفِ والمُخْتَلِفِ والمتشابِهِ

٢٠٦- وَمَنْ رَوَوْا أَسْمَاؤُهُمْ إِنْ تَتَّفِقْ
مَعَ الأُصُولِ والشُّخُوصُ تَفْتَرِقْ

٢٠٧- فَنَوْعُهُ مُتَّفِقٌ وَمُفْتَرِقْ
وَالْخَطُّ فِي أَسْمَائِهِمْ إِنْ يَتَّفِقْ

٢٠٨- لَكِنَّهُ بِالنُّطْقِ عَنْهَا يَخْتَلِفْ
فَنَوْعُهُ مُؤْتَلِفٌ وَمُخْتَلِفْ

٢٠٩- نَحْوُ بُرَيْدٍ وَيَزِيدَ وَعَلِيْ
أَيْ نَجْلِ عِيسَى وَابْنِ عَمّارٍ عَلِيْ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢١٠- وَإِنْ تَكُنْ أَسْمَاؤُهُمْ مِتَّفِقَهْ
خَطًّا وَنُطْقًا أَوْ كُنىً مُحَقَّقَهْ

٢١١- وَاخْتَلَفَ الآبَاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا
وَائْتَلَفَتْ[1] خَطًّا وهَا مُشَبِّهَا

٢١٢- كَابنَيْ عَقِيلٍ وعُقَيلٍ وهُمَا
مُحَمَّدانِ وَكَذَا عَكْسُهُمَا

٢١٣- نَحْوُ شُرَيْحٍ وَسُرَيْجٍ وَالأَبُ
فِيْ تَيْنِ نُعْمَانٌ وَذاكَ أَقْرَبُ[2]

٢١٤- فَهْوَ الَّذِيْ بِمُتَشَابِهٍ عُرِفْ
وَرَكَّبُوا مِنْ ذا وَذاكَ الْمُتَّصِفْ

---

(١) في المخطوطة (وَأْتَلَفَتْ)، والصواب ما أثبتناه، فالهمزة على نبرة، لأنه من قبيل مد البدل.

(٢) أي: شُريح فهو تابعي يروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأما سُريج فمتأخر، فهو من شيوخ البخاري، وانظر: نزهة النظر لابن حجر: (ص١٦١).

٢١٥ـ جُمْلَةَ أَنْواعٍ كَأَنْ يَحْصُلَ[١] ما

بِهِ اتِّفاقٌ وَاشْتِباهٌ فِي سُما[٢]

٢١٦ـ وَاسْمِ أَبٍ لا اثْنَيْنِ أَوْ حَرْفٍ يَحُلْ

كَابْنِ سِنانٍ وَابْنِ سَيّارٍ وَكُلْ

٢١٧ـ فَرْدٍ مُحَمَّدٌ كَذاكَ أَحْمَدُ

ابْنُ[٣] الْحُسَيْنِ وَالشَّبِيهُ أَحْيَدُ

٢١٨ـ كَذاكَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

مَعَ اتِّفاقِ النُّطْقِ وَالتَّصْوِيرِ

---

(١) في المخطوطة (يحصلُ) بالرفع، والصواب ما أثبتناه، فقد سبقه (أن) وهي حرف نصب.

(٢) أي: في الاسم، قال أبو حيان الأندلسي (التذييل والتكميل ١/ ٤٣): في الاسم لغات: اسم بكسرة همزة الوصل وضمها، وسم بكسر السين وضمها، وسُما كهذه.

(٣) في المخطوطة (بن)، والصواب ما أثبتناه، للتوصل للنطق بالساكن.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢١٩ـ نَحْوُ يَزِيدَ وَهْوَ فَرْعُ[١] الأَسْوَدِ

وَعَكْسُهُ أَوْ عَكْسُ حَرْفٍ مُفْرَدِ

٢٢٠ـ فِيْ نَحْوِ أَيُّوبَ بْنِ سَيّارٍ وَفِيْ

أَيُّوبَ أَيْضًا لِيَسَارٍ يَقْتَفِيْ[٢]

٢٢١ـ خَاتِمَةٌ مِنَ الْمُهِمِّ عِنْدَهُمْ

عِلْمُ طِبَاقٍ لِرُواةٍ لا يَهِمْ[٣]

٢٢٢ـ واحِدُها عِبارَةٌ عَنْ جَمْعِ

تَشارَكُوا فِيْ جُمْلَةٍ مِنْ نَفْعِ

٢٢٣ـ كَالسِّنِّ وَاللِّقاءِ لِلرُّواةِ

وَمِنْهُ أَيْضًا عِلْمُ ما سَياتِيْ

---

(١) لو قال: (نَجْلُ) لكان أوضح في المعنى، والوزن بها مستقيم.

(٢) وانظر: نزهة النظر: (ص١٦١) في بيان جملة هذه الأنواع.

(٣) فيأمنُ من تداخل المشتبهين، ويطَّلعُ على تبيين المدلِّسين، ويقف على حقيقة المراد من العنعنة، كما قاله ابن حجر (نزهة النظر: ص١٦٤).

٢٢٤- مِنْ وَفَيَاتٍ وَمَوالِيدِهِمُ
وَعِلْمِ بُلْدانٍ وَأَوْطانِهِمُ

٢٢٥- كَذاكَ أَحْوالُهُمُ فِيْ الْجَرْحِ
وَضِدِّهِ وَجَهْلِها في الشرحِ

٢٢٦- وَما بِهِ تَخْتَصُّ كُلُّ مَرْتَبَهْ
فَأَسْوَأُ الْوَصْفِ لِجَرْحٍ رَتَّبَهْ

٢٢٧- صِيغَةُ أَفْعَلَ[١] لَفْظُها أَوْ نَحْوُها[٢]
كَأَكْذَبُ[٣] النّاسِ إِلَيْهِ الْمُنتَهى[٤]

٢٢٨- فِيْ الْوَضْعِ أَوْ ذَلِكَ رُكْنُ الْكَذِبِ
وَبَعْدُ دَجّالٌ وَوَضّاعٌ وَبِيْ[٥]

(١) بإدغام اللام في اللام بعدها.
(٢) هذا مما يؤخذ أيضًا على الناظم، إذ جعلَ هاء الضمير رويًا.
(٣) في المخطوطةِ (كأكذبِ) بكسر الباء، والأقرب ما أثبتناه على الحكاية، لأن جر الاسم (أكذب) هنا غير مقصود، وإنما المقصود حكاية قولهم (أكذبُ الناس)، والله أعلم.
(٤) في المخطوطة (المنتها)، والصواب ما أثبتناه، إذ الألف خامسة ولم تُسبَقْ بياء.
(٥) الأصل (وبيء)، وسُهِّلتْ لاستقامة الوزن، والوبيء: العليل.

٢٢٩ـ كَذاكَ كَذّابٌ وَقُلْ أَسْهَلُها
سَيِّءُ حِفْظٍ لَيِّنٌ أَنْزَلُها

٢٣٠ـ ما فِيهِ أَدْنى[1] الْغَمْزِ وَالْوَسائِطُ
مَتْرُوكٌ او فاحِشُ وَهْمٍ ساقِطُ

٢٣١ـ وَإِنْ تُرِدْ مَراتِبَ التَّعْدِيلِ
واضِحَةَ التَّجْمِيلِ والتَّفْصِيلِ

٢٣٢ـ فَأَرْفَعُ الأَوْصافِ فِيها أَفْعَلُ
كَأَوْثَقُ النّاسِ وَفِيها أَكْمَلُ

٢٣٣ـ أَوْ أَثْبَتُ النّاسِ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى
أَيْ فِيْ تَثَبُّتٍ وَما أَشْبَهَها

٢٣٤ـ ثُمَّ الَّذِيْ بِصِفَةٍ تَأَكَّدا
أَوْ صِفَتَيْنِ أَوْ صِفاتٍ يُقْتَدى

(١) في المخطوطة (أدنا)، والصواب ما أثبتناه، إذ الألف رابعة ولم تُسبَق بياء.

٢٣٥ - بِمَنْ حَواها نَحْوُ ثَبْتٌ أَوْ ثِقَهْ
مَعْ ثِقَةٍ أُخْرى وَضَبْطٍ حَقَّقَهْ

٢٣٦ - وَأَسْهَلُ الأَوْصافِ ما قَدْ أَشْعَرا
بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ تَجْرِيحٍ عَرا

٢٣٧ - كَشَيْخٌ او عَنْهُ الْحَدِيثُ يُكْتَبُ
وَبَيْنَ ذَيْنِ لَيْسَ تَخْفى رُتَبُ

فائدة

٢٣٨ـ تَزْكِيَةُ الْعارِفِ بِالأَسْبابِ
الضَّابِطِ الْعارِيْ عَنِ ارْتِيابِ

٢٣٩ـ مَقْبُولَةٌ وَلَوْ أَتَتْ مِنْ واحِدِ
عَلى الأَصَحِّ بِخِلافِ الشّاهِدِ

٢٤٠ـ وَلْيَحْذَرِ الْمَنْصُوبُ لِلتَّعْدِيلِ
وَالْجَرْحِ مَيْلَهُ إِلى التَّسْهِيلِ[1]

٢٤١ـ وَالْجَرْحُ إِنْ بَيَّنَهُ مَنْ عَرَفَا
أَسْبابَهُ اللَّاتِيْ بِها تَصَرَّفا

٢٤٢ـ فَهْوَ مُقَدَّمٌ عَلى التَّعْدِيلِ
فَإِنْ خَلا الْمَجْرُوحُ عَنْ تَعْدِيلِ

(١) وكذلك لا يُقبل جرح المتشدِّد، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٧٢): «فلا يُقْبَلُ جرحُ من أفرط فيه، فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر، فأطلق التزكية».

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢٤٣ـ قُبِلَ[١] جَرْحُهُ بِلا تَبْيِيْنِ
إِذا أَتى مِنْ عارِفٍ مَتِيْنِ[٢]

٢٤٤ـ هَذا هُوَ الْمُخْتارُ فِيْ الأَصْلِ الْوَفِيْ
وَمَالَ بَعْضُهُمْ إِلى التَّوَقُّفِ

(١) في المخطوطة (قُبِلْ) بسكون اللام، وذلك يكسر الوزن، والصواب ما أثبتناه فبه يستقيم.

(٢) قال ابن حجر معلِّلًا (نزهة النظر: ص١٧٤): «لأنَّه إذا لم يكن فيه تعديل؛ فهو في حيِّزِ المجهول، وإعمالُ قولِ المجرِّحِ أولى من إهمالِه».

فصل في معرفة الأسماءِ والكُنى وما يلتحق بذلك

٢٤٥ـ مَعْرِفَةُ الْكُنى لِمَنْ قَدْ سُمِّيْ
وَعَكْسُهُ فِيْ ذا مِنَ الأَهَمِّ

٢٤٦ـ كَذاكَ مَنْ كُنْيَتُهُ هِيَ اسْمُهُ
أَوْ خُلْفُهُمْ فِيها أَتانا رَسْمُهُ(١)

٢٤٧ـ أَوْ كَثُرَتْ كُناهُ أَوْ نُعُوتُهُ
أَوِ اسْمَ أَصْلٍ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ(٢)

٢٤٨ـ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ وافَقَتْ فِي الْتَّكْنِيَهْ
زَوْجَتُهُ كُنْيَتَهُ أَوْ تَسْمِيَهْ

٢٤٩ـ شَيْخٍ(٣) لِراوٍ لِأَبِيهِ كَأَنَسْ
إِذا رَوى عَنْهُ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسْ

---

(١) أي: ومن المهمِّ معرفة من اختُلِف في كنيته.
(٢) أي: ومعرفة من وافقتْ كنيتُه اسمَ أبيه.
(٣) بالجر مضاف إلى كلمة (تسمية) في البيت قبله.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢٥٠ـ أَوْ مَنْ إِلى غَيْرِ أَبِيهِ قَدْ نُسِبْ
أَوْ أُمِّهِ كَابْنِ عُلَيَّةَ الْمُحِبْ

٢٥١ـ أَوْ كَانَ قَدْ يَجْرِيْ لِغَيْرِ الْفَهِمِ
كَفِيْ سُلَيْمانَ دَعَوْهُ التَّيْمِيْ

٢٥٢ـ وَلَيْسَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ نَزَلا[١]
فِيهِمْ كَذا الْحَذَّا[٢] إِلَيْهِمْ وَصَلا

٢٥٣ـ كَذا مَنِ اسْمُهُ سُما أَبٍ سَنِيْ
وَجَدِّهِ كَالْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ

٢٥٤ـ فَثالِثٍ أَوِ اسْمِ[٣] شَيْخِهِ الْهُدى
فَشَيْخِ شَيْخِهِ كَذا فَصاعِدَا

---

(١) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٧٦): «وكسليمان التَّيْمِيِّ؛ لم يكن من بني التَّيْمِ، ولكن نزل فيهم».

(٢) يُشير إلى خالد بن مهران الحذّاء، قال ابن حبان عنه في مشاهير علماء الأمصار (ص٢٤١): «لم يكن بحذاء وإنما نسب إلى الحذائين لأنه كان يجلس إليهم»، وانظر: نزهة النظر، ص١٧٦.

(٣) في المخطوطة (اسمَ) بالنصب، والصواب ما أثبتناه فهو معطوف على المجرور قبله.

٢٥٥- نَحْوُ رَوى عِمْرانُ عَنْ عِمْرانا
عَنْ ثالِثٍ بِلَفْظِهِ عِمْرانا

٢٥٦- أَوِ اسْمِ شَيْخِهِ وَمَنْ عَنْهُ رَوى
كَمُسْلِمٍ وَشَيْخُهُ عَنْهُ حَوى[1]

(١) انظر الأمثلة في ذلك: نزهة النظر: (ص١٧٨).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تذنيب

٢٥٧ـ مَعْرِفَةُ الأَسْمَا أَيِ الْمُجَرَّدَهْ
مُهِمَّةٌ كَذاكَ الاسْمَا الْمُفْرَدَهْ

٢٥٨ـ كَسَنْدَرٍ بِوَزْنِ جَعْفَرٍ وَفِيْ
صُغْدِيِّ الْمَضْمُومِ خُلْفٌ اقْتُفِيْ[١]

٢٥٩ـ مُجَرَّدِ[٢] الكُنَى أَوِ الأَلْقَابِ
وَلَوْ لِعَاهَةٍ أَوِ الأَنْسَابِ

٢٦٠ـ إِلَى قَبَائِلٍ أَوِ الأَوْطَانِ
مِنْ بلدٍ أَوْ ضَيْعَةِ الإِنْسَانِ

٢٦١ـ أَوْ سِكَّةٍ أَوْ نِسْبَةِ الْمُجاوَرَهْ
أَوْ حِرَفٍ أَوْ صِنَعٍ مُصَابَرَهْ

٢٦٢ـ وَالاتِّفَاقُ فِيهِ أَيْضًا قَدْ يَقَعْ
وَالاشْتِبَاهُ[٣] وَكَذا الأَسْمَا تَقَعْ

---

(١) وانظر نزهة النظر لابن حجر: (ص١٨١) في الكلام عن سَندر وصُغدي.

(٢) بالجرِّ، والتقدير: معروفةُ مجرَّدِ....، عطفًا على ما قبلها.

(٣) في المخطوطة (والأشباه).

٢٦٣- أَنْسَابُهَا فِيْ لَفْظِهِمِ أَلْقَابَا
كَالْقَطَوَانِيِّ وَكَانَ يَابَى[١]

٢٦٤- وَحَاوَلُوا مَعْرِفَةَ الأَسْبَابِ
لِمَا مَضَى مِنْ ظَاهِرِ الأَلْقَابِ

٢٦٥- كَذَا الْمَوَالِيْ مَنْ عَلا وَمَنْ سَفُلْ
بِالرِّقِّ وَالإِسْلامِ أَوْ بِالْحِلْفِ قُلْ[٢]

٢٦٦- وَلْيَدْرِ أَيْضًا مَنْ رَوى مِنْ إِخْوَهْ
أَوْ أَخَوَاتٍ فِي عِدادِ النِّسْوَهْ

٢٦٧- وَأَدَبَ الطَّالِبِ وَالشَّيْخِ الْعَلِيْ
وَسِنَّيِ الأَدَاءِ وَالتَّحَمُّلِ

---

(١) في المخطوطة (كالقطِراني)، والصواب ما أثبتناه، وهو خالد بن مخلد القطَوَاني، قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٨٢): «وقد تقع الأنساب ألقابًا؛ كخالد بن مخلد القطواني، كان كوفيًّا، ويُلقَّب: القطواني، وكان يغضب منها».

(٢) قال ابن حجر (نزهة النظر: ص١٨٢): «لأنَّ كلَّ ذلك يُطلق عليه مولًى، ولا يُعرف تمييز ذلك إلا بالتنصيصِ عليه».

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢٦٨ - وَصِفَةَ الْكِتابِ لِلْحَدِيثِ
وَعَرْضِهِ وَصِفَةَ التَّحْدِيثِ

٢٦٩ - وَصِفَةَ السَّماعِ وَالرِّحْلَةِ لَهْ
وَصِفَةَ التَّصْنِيفِ حَتّى يَفْعَلَهْ

٢٧٠ - عَلى الْمَسانِيدِ أَوِ الأَبْوابِ
أَوْ عِلَلٍ أَطْرافِ الانْتِخابِ

٢٧١ - وَلْيَدْرِ أَيْضًا سَبَبَ الْحَدِيثِ إِذْ
مِنْ فَهْمِهِ فِقْهَ[1] الحديثِ يَتَّخِذْ

٢٧٢ - وَالْعُكْبريْ فِي ذا خُصُوصًا أَلَّفا
وَفِي الْجَمِيعِ غالِبًا قَدْ صُنِّفَا[2]

٢٧٣ - تَمَّتْ بِحَمْدِ اللهِ كَاللَّآلِيْ
حائِزَةً فِي بابِها الْمَعالِيْ

---

(١) في المخطوطة (فقهُ) بالرفع، والصوابُ ما أثبتناه، لأنه مفعول به مقدم.

(٢) أي: صنَّفوا في غالب الأنواع المذكورة في هذا التذنيب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢٧٤ - بِجِبْلَةٍ مَدِينَةِ النَّهْرَيْنِ[١]

فِي نَحْوِ يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَيْنِ

٢٧٥ - وَكَانَ هَذا الْخَتْمُ فِي شَعْبانا

فَزادَها مِنْ فَضْلِهِ بَيانا

٢٧٦ - عامَ (احْمَدِ اللهَ عَلى تَمامِها

وَما حَوى حَوْبايَ مِنْ أَحْكامِها)[٢]

---

(١) جِبْلَة: مدينة مشهورة بالجنوب الغربي من مدينة إب في اليمن، بينهما أربعة أميال تقريبًا، كانت عاصمةً للدولة الصليحية، وتقع على هضبة مسطحة متدرجة، ترتفع نحو (٦٧٤٥) قدمًا عن سطح البحر، وهي مدينة بين نهرين جاريين شتاءً وصيفًا، انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية، لإبراهيم المقحفي (١/ ٢٩٥)، وقد تقدَّمَ في ترجمة المؤلِّفِ أنَّه استقرَّ بها آخِرًا حتى وفاته.

(٢) في المخطوطة: كُتبت عام قبل أحمد بلون مغاير، وفي الهامش: سنة ٩٦٣، يعني أنه أتمها عام ٩٦٣، وعرفنا ذلك عن طريق حساب الجُمَّل المجموع في قوله:

احْمَدِ اللهَ عَلى تَمامِها وَما حَوى حَوْبايَ مِنْ أَحْكامِها

فإن مجموعها يساوي بحساب الجُمَّل: ٩٦٣، أي: أنَّه أَلَّفها قبل وفاته بسنتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢٧٧- ثُـمَّ الصَّـــلاةُ وَالسَّـــلامُ أَبَـدا
عَـلى الـنَّبِـيْ وَآلِـهِ أَهْـلِ الْـهُـدى

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وكان فراغ هذه النسخة بمسجد سيف السنة من مدينة إب، في آخر اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم من العام المذكور[١]، بخط ولد ناظمها الفقير إلى عفو الله ورحمته: الحسن بن صالح النمازي، رزقه الله العلم والعمل به، آمين.

وتمّ هذه النسخة بعون الله تعالى بمكة المكرمة، في عام سنة[٢] إحدى عشر بعد ألف.

والحمد لله تعالى وحده.

(١) كُتب تحتها: ٩٦٣.

(٢) كذا في المخطوطة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نُخْبَةُ الفِكَرِ فِي مُصطَلَحِ أَهلِ الأَثَرِ[١]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيراً، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيراً.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ وَبُسِطَتْ وَاخْتُصِرَتْ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُلَخِّصَ لَهُ المُهِمَّ مِنْ ذَلِكَ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الِانْدِرَاجِ فِي تِلْكَ المَسَالِكِ فَأَقُولُ:

- **الخَبَرُ**: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ بِلَا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الِاثْنَيْنِ، أَوْ بِهِمَا، أَوْ بِوَاحِدٍ:

فَالأَوَّلُ: **المُتَوَاتِرُ**، المُفِيدُ لِلْعِلْمِ اليَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ.

---

(١) اعتمدنا النسخة التي حققها د. عبد المحسن القاسم، الرياض، ط٢، ١٤٤١هـ.

وَالثَّانِي: المَشْهُورُ، وَهُوَ المُسْتَفِيضُ - عَلَى رَأْيٍ -.

وَالثَّالِثُ: العَزِيزُ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ - خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ -.

وَالرَّابِعُ: الغَرِيبُ.

وَكُلُّهَا - سِوَى الأَوَّلِ - آحَادٌ.

وَفِيهَا المَقْبُولُ وَالمَرْدُودُ؛ لِتَوَقُّفِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى البَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُوَاتِهَا - دُونَ الأَوَّلِ -، وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يُفِيدُ العِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالقَرَائِنِ - عَلَى المُخْتَارِ -.

ثُمَّ الغَرَابَةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لَا.

فَالأَوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ.

وَالثَّانِي: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ، وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ.

➢ وَخَبَرُ الآحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غَيْرَ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ: هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ.

وَتَتَفَاوَتُ رُتَبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الأَوْصَافِ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ صَحِيحُ البُخَارِيِّ، ثُمَّ مُسْلِمٍ، ثُمَّ شَرْطُهُمَا.

فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ: فَالحَسَنُ لِذَاتِهِ، وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ.

فَإِنْ جُمِعَا فَلِلتَّرَدُّدِ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وَإِلَّا فَبِاعْتِبَارِ إِسْنَادَيْنِ.

وَزِيَادَةُ رَاوِيهِمَا مَقْبُولَةٌ مَا لَمْ تَقَعْ مُنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ.

فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحَ: فَالرَّاجِحُ المَحْفُوظُ؛ وَمُقَابِلُهُ: الشَّاذُّ.

وَمَعَ الضَّعْفِ: الرَّاجِحُ المَعْرُوفُ؛ وَمُقَابِلُهُ: المُنْكَرُ.

وَالفَرْدُ النِّسْبِيُّ: إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ: فَهُوَ المُتَابِعُ.

وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُشْبِهُهُ: فَهُوَ الشَّاهِدُ.

وَتَتَبُّعُ الطُّرُقِ لِذَلِكَ: هُوَ الِاعْتِبَارُ.

ثُمَّ المَقْبُولُ: إِنْ سَلِمَ مِنَ المُعَارَضَةِ: فَهُوَ المُحْكَمُ.

وَإِنْ عُورِضَ بِمِثْلِهِ: فَإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ: فَهُوَ مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ.

أَوْ ثَبَتَ المُتَأَخِّرُ: فَهُوَ النَّاسِخُ، وَالآخَرُ المَنْسُوخُ، وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ.

➢ ثُمَّ المَرْدُودُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ.

فَالسَّقْطُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَالأَوَّلُ: المُعَلَّقُ.

وَالثَّانِي: المُرْسَلُ.

وَالثَّالِثُ: إِنْ كَانَ بِاثْنَيْنِ فَصَاعِداً مَعَ التَّوَالِي: فَهُوَ المُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالمُنْقَطِعُ.

ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا:

فَالأَوَّلُ: يُدْرَكُ بِعَدَمِ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلَى التَّارِيخِ.

وَالثَّانِي: المُدَلَّسُ، وَيَرِدُ بِصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ اللُّقِيَّ: كَـ «عَنْ»، وَ «قَالَ».

وَكَذَا المُرْسَلُ الخَفِيُّ مِنْ مُعَاصِرٍ لَمْ يَلْقَ.

ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي، أَوْ تُهَمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بِدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ.

فَالأَوَّلُ: المَوْضُوعُ.

وَالثَّانِي: المَتْرُوكُ.

وَالثَّالِثُ: المُنْكَرُ - عَلَى رَأْيٍ -.

وَكَذَا الرَّابِعُ وَالخَامِسُ.

ثُمَّ الوَهْمُ: إِنِ اطُّلِعَ عَلَيْهِ بِالقَرَائِنِ، وَجَمْعِ الطُّرُقِ: فَالمُعَلَّلُ.

ثُمَّ المُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ: فَمُدْرَجُ الإِسْنَادِ.

أَوْ بِدَمْجِ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ: فَمُدْرَجُ المَتْنِ.

أَوْ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ: فَالمَقْلُوبُ.

أَوْ بِزِيَادَةِ رَاوٍ: فَالمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ.

أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرَجِّحَ: فَالمُضْطَرِبُ، وَقَدْ يَقَعُ الإِبْدَالُ عَمْداً امْتِحَانًا.

أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ: فَالمُصَحَّفُ وَالمُحَرَّفُ.

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ المَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالمُرَادِفِ، إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ المَعَانِيَ.

فَإِنْ خَفِيَ المَعْنَى: احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الغَرِيبِ، وَبَيَانِ المُشْكِلِ.

ثُمَّ الجَهَالَةُ: وَسَبَبُهَا: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعُوتُهُ فَيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ، وَصَنَّفُوا فِيهِ المُوضِحَ.

وَقَدْ يَكُونُ مُقِلًّا فَلَا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الوُحْدَانَ.

أَوْ لَا يُسَمَّى اخْتِصَاراً، وَفِيهِ المُبْهَمَاتُ، وَلَا يُقْبَلُ المُبْهَمُ وَلَوْ أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ - عَلَى الأَصَحِّ -.

فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ: فَمَجْهُولُ العَيْنِ.

أَوِ اثْنَانِ فَصَاعِداً، وَلَمْ يُوَثَّقْ: فَمَجْهُولُ الحَالِ، وَهُوَ المَسْتُورُ.

ثُمَّ البِدْعَةُ: إِمَّا بِمُكَفِّرٍ، أَوْ بِمُفَسِّقٍ.

فَالأَوَّلُ: لَا يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الجُمْهُورُ.

وَالثَّانِي: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً - فِي الأَصَحِّ -، إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يُقَوِّي بِدْعَتَهُ فَيُرَدُّ - عَلَى المُخْتَارِ -، وَبِهِ صَرَّحَ الجُوزَجَانِيُّ - شَيْخُ النَّسَائِيِّ -.

ثُمَّ سُوءُ الحِفْظِ: إِنْ كَانَ لَازِمًا فَالشَّاذُّ - عَلَى رَأْيٍ -، أَوْ طَارِئًا فَالمُخْتَلِطُ.

وَمَتَى تُوبِعَ السَّيِّئُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ - وَكَذَا المَسْتُورُ، وَالمُرْسَلُ، وَالمُدَلَّسُ -: صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَنًا؛ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ بِالمَجْمُوعِ.

➢ ثُمَّ الإِسْنَادُ: إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَصْرِيحًا، أَوْ حُكْمًا: مِنْ قَوْلِهِ، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ تَقْرِيرِهِ.

أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ، وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الإِسْلَامِ - وَلَوْ تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الأَصَحِّ -.

أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ، وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ.

فَالأَوَّلُ: المَرْفُوعُ.

وَالثَّانِي: المَوْقُوفُ.

وَالثَّالِثُ: المَقْطُوعُ - وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ: مِثْلُهُ -.

وَيُقَالُ لِلْأَخِيرَيْنِ: الأَثَرُ.

➢ وَالمُسْنَدُ: مَرْفُوعُ صَحَابِيٍّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الِاتِّصَالُ.

فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ: فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كَـ «شُعْبَةَ».

فَالأَوَّلُ: العُلُوُّ المُطْلَقُ.

وَالثَّانِي: العُلُوُّ النِّسْبِيُّ.

وَفِيهِ المُوَافَقَةُ؛ وَهِيَ: الوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ المُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ.

وَالبَدَلُ؛ وَهُوَ: الوُصُولُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ.

وَالمُسَاوَاةُ؛ وَهِيَ: اسْتِوَاءُ عَدَدِ الإِسْنَادِ مِنَ الرَّاوِي إِلَى آخِرِهِ، مَعَ إِسْنَادِ أَحَدِ المُصَنِّفِينَ.

وَالمُصَافَحَةُ؛ وَهِيَ: الِاسْتِوَاءُ مَعَ تِلْمِيذِ ذَلِكَ المُصَنِّفِ.

وَيُقَابِلُ العُلُوَّ بِأَقْسَامِهِ: النُّزُولُ.

فَإِنْ تَشَارَكَ الرَّاوِي وَمَنْ رَوَى عَنْهُ فِي السِّنِّ وَاللُّقِيِّ فَهُوَ: الأَقْرَانُ.

وَإِنْ رَوَى كُلٌّ مِنْهُمَا عَنِ الآخَرِ: فَالمُدَبَّجُ.

وَإِنْ رَوَى عَمَّنْ دُونَهُ: فَالأَكَابِرُ عَنِ الأَصَاغِرِ، وَمِنْهُ: الآبَاءُ عَنِ الأَبْنَاءِ؛ وَفِي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ، وَمِنْهُ: مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَإِنِ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ، وَتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا؛ فَهُوَ: السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ.

وَإِنْ رَوَى عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيْ الِاسْمِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا: فَبِاخْتِصَاصِهِ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ.

وَإِنْ جَحَدَ الشَّيْخُ مَرْوِيَّهُ جَزْمًا: رُدَّ، أَوِ احْتِمَالاً: قُبِلَ - فِي الأَصَحِّ -، وَفِيهِ: مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ.

وَإِنِ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ فِي صِيَغِ الأَدَاءِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الحَالَاتِ؛ فَهُوَ الْمُسَلْسَلُ.

➢ وَصِيَغُ الأَدَاءِ: «سَمِعْتُ» وَ «حَدَّثَنِي»، ثُمَّ «أَخْبَرَنِي»، وَ «قَرَأْتُ عَلَيْهِ»، ثُمَّ «قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ»، ثُمَّ «أَنْبَأَنِي»، ثُمَّ «نَاوَلَنِي»، ثُمَّ «شَافَهَنِي»، ثُمَّ «كَتَبَ إِلَيَّ»، ثُمَّ «عَنْ» وَنَحْوُهَا.

فَالأَوَّلَانِ: لِمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، فَإِنْ جُمِعَ فَمَعَ غَيْرِهِ.

وَأَوَّلُهَا: أَصْرَحُهَا وَأَرْفَعُهَا فِي الإِمْلَاءِ.

وَالثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ: لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ.

فَإِنْ جُمِعَ: فَهُوَ كَالخَامِسِ.

وَالإِنْبَاءُ: بِمَعْنَى الإِخْبَارِ، إِلَّا فِي عُرْفِ المُتَأَخِّرِينَ؛ فَهُوَ لِلْإِجَازَةِ كَـ «عَنْ».

وَعَنْعَنَةُ المُعَاصِرِ مَحْمُولَةٌ عَلَى السَّمَاعِ إِلَّا مِنَ المُدَلِّسِ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ ثُبُوتُ لِقَائِهِمَا وَلَوْ مَرَّةً - وَهُوَ المُخْتَارُ -.

وَأَطْلَقُوا المُشَافَهَةَ فِي الإِجَازَةِ المُتَلَفَّظِ بِهَا، وَالمُكَاتَبَةَ فِي الإِجَازَةِ المَكْتُوبِ بِهَا.

وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ المُنَاوَلَةِ: اقْتِرَانَهَا بِالإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ - وَهِيَ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الإِجَازَةِ -.

وَكَذَا اشْتَرَطُوا: الإِذْنَ فِي الوِجَادَةِ، وَالوَصِيَّةِ بِالكِتَابِ، وَالإِعْلَامِ، وَإِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ - كَالإِجَازَةِ العَامَّةِ، وَلِلْمَجْهُولِ وَالمَعْدُومِ - عَلَى الأَصَحِّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

➢ ثُمَّ الرُّوَاةُ إِنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُمْ، وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِداً، وَاخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ: فَهُوَ المُتَّفِقُ وَالمُفْتَرِقُ.

وَإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْمَاءُ خَطّاً، وَاخْتَلَفَتْ نُطْقاً: فَهُوَ المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ.

وَإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتِ الآبَاءُ، أَوْ بِالعَكْسِ: فَهُوَ المُتَشَابِهُ، وَكَذَا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ الِاتِّفَاقُ فِي الِاسْمِ وَاسْمِ الأَبِ، وَالِاخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ.

وَيَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ؛ مِنْهَا: أَنْ يَحْصُلَ الِاتِّفَاقُ أَوْ الِاشْتِبَاهُ، إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، أَوْ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

خاتمة

➢ وَمِنَ المُهِمِّ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَيَاتِهِمْ، وَبُلْدَانِهِمْ، وَأَحْوَالِهِمْ - تَعْدِيلاً، وَتَجْرِيحًا، وَجَهَالَةً -.

وَمَرَاتِبِ الجَرْحِ: **وَأَسْوَأُهَا**: الوَصْفُ بِأَفْعَلَ؛ كَـ«أَكْذَبِ النَّاسِ»، ثُمَّ «دَجَّالٌ»، أَوْ «وَضَّاعٌ»، أَوْ «كَذَّابٌ».

وَأَسْهَلُهَا: «لَيِّنٌ»، أَوْ «سَيِّئُ الحِفْظِ»، أَوْ «فِيهِ أَدْنَى مَقَالٍ».

وَمَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ: وَأَرْفَعُهَا: الوَصْفُ بِأَفْعَلَ؛ كَـ«أَوْثَقِ النَّاسِ».

ثُمَّ مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ كَـ«ثِقَةٍ ثِقَةٍ»، أَوْ «ثِقَةٍ حَافِظٍ».

وَأَدْنَاهَا: مَا أَشْعَرَ بِالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ؛ كَـ«شَيْخٍ».

وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا، وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ - عَلَى الأَصَحِّ -.

وَالجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إِنْ صَدَرَ مُبَيَّنًا مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ، فَإِنْ خَلَا عَنْ تَعْدِيلٍ قُبِلَ مُجْمَلاً - عَلَى المُخْتَارِ -.

➢ وَمَعْرِفَةُ كُنَى المُسَمَّيْنَ، وَأَسْمَاءِ المُكَنَّيْنَ.

وَمَنِ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ.

وَمَنْ كَثُرَتْ كُنَاهُ أَوْ نُعُوتُهُ.

وَمَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ، أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ.

وَمَنْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ.

وَمَنِ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدِّهِ، أَوْ وَاسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخِ شَيْخِهِ فَصَاعِداً.

وَمَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ وَالرَّاوِي عَنْهُ.

➢ وَمَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ المُجَرَّدَةِ وَالمُفْرَدَةِ، وَكَذَا الكُنَى، وَالأَلْقَابُ، وَالأَنْسَابُ.

وَتَقَعُ إِلَى القَبَائِلِ، وَالأَوْطَانِ - بِلَاداً، أَوْ ضِيَاعاً وَسِكَكاً، وَمُجَاوَرَةً-.

وَإِلَى الصَّنَائِعِ وَالحِرَفِ.

وَيَقَعُ فِيهَا الِاتِّفَاقُ وَالِاشْتِبَاهُ كَالأَسْمَاءِ.

وَقَدْ تَقَعُ أَلْقَاباً. وَمَعْرِفَةُ أَسْبَابِ ذَلِكَ.

- وَمَعْرِفَةُ المَوَالِي مِنْ أَعْلَى، وَمِنْ أَسْفَلَ، بِالرِّقِّ، أَوْ بِالحِلْفِ.
- وَمَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ.
- وَمَعْرِفَةُ آدَابِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ.

وَسِنِّ التَّحَمُّلِ وَالأَدَاءِ.

وَصِفَةِ كِتَابَةِ الحَدِيثِ، وَعَرْضِهِ، وَسَمَاعِهِ، وَإِسْمَاعِهِ، وَالرِّحْلَةِ فِيهِ.

وَتَصْنِيفِهِ عَلَى المَسَانِيدِ، أَوِ الأَبْوَابِ، أَوِ العِلَلِ، أَوِ الأَطْرَافِ.

- وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَدِيثِ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ بَعْضُ شُيُوخِ القَاضِي أَبِي يَعْلَى ابْنِ الفَرَّاءِ.

وَصَنَّفُوا فِي غَالِبِ هَذِهِ الأَنْوَاعِ.

وَهِيَ نَقْلٌ مَحْضٌ، ظَاهِرَةُ التَّعْرِيفِ، مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ التَّمْثِيلِ؛ فَلْتُرَاجَعْ لَهَا مَبْسُوطَاتُهَا.

وَاللهُ المُوَفِّقُ وَالهَادِي، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١١	ترجمة الناظم
١١	اسمه ونسبه وأسرته
١١	مولده ونشأته
١٢	رحلاته في طلب العلم وبعض شيوخه
١٤	مؤلفاته
١٧	وفاته
١٨	وصف النسخة المخطوطة المعتمدة في التحقيق
١٩	صور المخطوطة
٢٤	المنظومة
٢٤	مقدمة المنظومة
٢٨	بيان تقسيم الأخبار إلى متواتر وغيره، والغير إلى مقبول وغيره
٣٢	بيان معرفة الصحة والحسن وتقسيمهما، وما يلتحق.....
٣٧	بيان تقسيم المقبول إلى محكم وغيره
٣٩	بيان أقسم المردود وما يتعلق بها

الصفحة	الموضـــوع
٥٤	بيان أقسام الإسناد وهو الطريق الموصل إلى المتن
٦٣	بيان صيغ الأداء وأنواع الإجازة
٦٩	بيـان اصـطلاحهم في المتفق والمفترق والمؤتلف والمتشابه
٧٦	فائدة
٧٨	فصل في معرفة الأسماء والكنى وما يلتحق بذلك
٨١	تذنيب
٨٧	متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر
١٠١	محتويات الكتاب

مكتبة دار السلام

اليمن ـ تعز ـ شارع المصلى الفرعي
أمام مسجد دار القرآن
خلف مكتب التربية والتعليم

04 251719
777251719
739777833
711914060